

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/42/658
28 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الثانية والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيالتعاون الدولي في ميدان مكافحة
إساءة استعمال المخدرات

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١	أولا - مقدمة
٣	٧ - ٤	ثانيا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٥	٩٩ - ٨	الف - الأمم المتحدة
٥	٤١ - ٨	١ - شعبة المخدرات
١٢	٥١ - ٤٢	٢ - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
		٣ - صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير
١٦	٦٨ - ٥٢	٤ - مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
٢٥	٧٢ - ٦٩	٥ - معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي
٢٦	٨٠ - ٧٤	٦ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي
٢٨	٩٩ - ٨١	

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٣	١٧٤ - ١٠٠ بء - الوكالات المتخصصة
٣٣	١١٤ - ١٠٠ ١ - منظمة العمل الدولية
٣٧	١١٩ - ١١٥ ٢ - منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
	 ٣ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم
٣٨	١٣٣ - ١٣٠ والثقافة (اليونسكو)
٤٣	١٣٩ - ١٣٤ ٤ - منظمة الطيران المدني الدولي
٤٣	١٦٠ - ١٤٠ ٥ - منظمة الصحة العالمية
٤٨	١٦٣ - ١٦١ ٦ - الاتحاد البريدي العالمي
٤٨	١٦٦ - ١٦٣ ٧ - المنظمة البحرية الدولية
٤٩	١٧٤ - ١٦٧ ٨ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ...

أولا - مقدمة

١ - رجت الجمعية العامة ، في الفقرة ٨ من قرارها ١٧٧/٢٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، من "أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي لديها برامج ذات تأثير على المخدرات ، كوسيلة للتعجيل بجهد دولي منسق لتحقيق خفض كبير في الأنشطة غير المشروعة في مجال المخدرات ، أن تقدم سنويا تقارير إلى الجمعية العامة عن أنشطتها ومشاريعها المقترحة في هذا الميدان" . وعلاوة على ذلك ، رجت من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار .

٢ - وهذا التقرير المتعلق بالتعاون الدولي في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٧/٢٤ على أساس المعلومات المقدمة عن طريق شعبة المخدرات . وهو يتضمن ، حسب الاقتضاء ، الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة وكياناتها والوكالات المتخصصة والبرامج من أجل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لعام ١٩٨٧ ومتابعته .

٣ - وفي القرار ٩٣/٢٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، حثت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى التابعة للمنظومة على أن تحدد ، كل في ميدانها ، الأنشطة الخاصة لمكافحة المخدرات ، وأن تعطي أولوية أعلى لهذه الأنشطة في ميزانياتها البرنامجية . ويوجز هذا التقرير ، من الفرع الثالث إلى الفرع السادس عشر ، أنشطة مكافحة المخدرات التي تضطلع بها مختلف الكيانات في إطار منظومة الأمم المتحدة .

ثانيا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٤ - في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، عهد على الفور إلى المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا بمسؤولية التنسيق العام لجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة المخدرات . وهذا يتحقق طبقا لقرار الأمين العام بأن يكون مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، الذي يضم أيضا الآن مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، نواة لجميع البرامج ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية والتنمية . وهذا الترتيب الجديد لا يؤثر فحسب على تبسيط

الاجراءات وتحقيق الوفورات بل يحقق ميزة اخرى أيضا ، هي تجميع الانشطة المترابطة ذات الاهمية في الميدان الاجتماعي . وشهدت أوجه الترابط هذه ، التي كانت تُعنى عادة وبصفة أساسية بمجالات منع الجريمة والقضاء الجنائي ومعاملة المجرمين ، توسعا كبيرا على يدي المؤتمر ، وذلك عن طريق تأكيد على الانشطة الرامية إلى تقليل الطلب غير المشروع على المخدرات . ويرى الامين العام أنه في أعقاب نجاح المؤتمر بكتسب التنسيق الفعال لجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة المخدرات أهمية اضافية . وقد طلب الامين العام إلى المنسقة أن تولي اهتماما خاصا لكفالة المتابعة المناسبة للمؤتمر في جميع المجالات .

٥ - أما مقترحات الامين العام ، المعدة استجابة لطلب مقدم في المؤتمر يدعو إلى الإبقاء على الانشطة المشار إليها في الإعلان وفي المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان إساءة استعمال المخدرات^(١) قيد الاستعراض المستمر ، فإنها مبينة على حدة في التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ (A/42/594) . ويتضمن ذلك التقرير أيضا استعراضا لـ دور الامين العام في تيسير التنسيق والتفاعل داخل منظومة الأمم المتحدة (الفقرات ٥٢ إلى ٥٩) وتوصية بشأن هيكل هذا التقرير (الفقرات ٤١ - ٤٤) .

٦ - وفي العادة ، تدعو المنسقة إلى عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات مخصصة لتنسيق مكافحة الدولية للمخدرات ، وذلك في إطار الدورات العادية أو الاستثنائية للجنة المخدرات وفي أيلول/سبتمبر . وقد عقد اجتماعان من هذا القبيل في عام ١٩٨٧ ، وعقد احدهما في شباط/فبراير والثاني في أيلول/سبتمبر ، وعقد كلاهما في مقر وحدات مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في فيينا . وكان اجتماع شباط/فبراير مكرما بصفة أساسية لأعمال المؤتمر التحضيرية^(٢) وكان اجتماع أيلول/سبتمبر مكرما لمتابعة أعمال المؤتمر على نطاق المنظومة^(٣) ، وكرس ١٨ كيانا من منظومة الأمم المتحدة ، بتوجيه من المنسقة ، اهتماما خاصا للاجراءات اللازمة لاتخاذها من قبل كل وكالة مشاركة ، ومن قبل الوكالات مجتمعة ، من أجل بلوغ الاهداف المبينة في المخطط (انظر A/42/594 ، الفقرة ٥٥) .

٧ - وتلقت المنسقة عند اضطلاعها بمسؤوليتها مساعدة جد فعالة من أمانة المؤتمر ، التي سينتهي تمويلها بتهاية عام ١٩٨٧ . ويبحث الامين العام في سبل ووسائل تزويد المنسقة بوحدة مركزية صغيرة لا تظم أكثر من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية لمساعدتها في أداء واجبها الهام ، ولاسيما فيما يتعلق بمتابعة أعمال المؤتمر (انظر A/42/594 ، الفقرة ٧٧) .

الف - الأمم المتحدة

١ - شعبة المخدرات

(١) مقدمة

٨ - استجابة للقلق المتزايد بشأن أبعاد ظاهرة إساءة استعمال المخدرات التي تزداد حدة ، وبالرغم من القيود المالية التي تؤثر على الأمم المتحدة ، ووجهت جهود للتوسع في البرامج المتصلة بمكافحة المخدرات عن طريق زيادة تأثيرها فضلا عن رفع مستوى الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء في هذا الميدان من ميادين السعي الدولي .

٩ - وقد انخفضت الموارد البشرية والمالية المتاحة لشعبة المخدرات انخفاضاً شديداً بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة . وبينما كان من الحتمي أن يقلل هذا التخفيض من قدرة الشعبة على تنفيذ برنامج عملها المتوقع تنفيذاً تاماً ، فإنها تواصل الاضطلاع بالمسؤوليات القائمة على أساس المعاهدات والمسؤوليات الجارية ، كما تواصل ، عن طريق إعادة التوزيع أو الموارد الخارجة عن الميزانية ، أداء مهام موسعة عملاً بقرارات الهيئات الحكومية الدولية .

١٠ - وقدمت شعبة المخدرات مدخلاً كبيراً على سبيل الدعم للمؤتمر . وفي ضوء الاهتمام الجماهيري والرسمي الغاثق الناتج عن هذا المؤتمر ، تلقت الشعبة طلبات متزايدة للحصول على المعلومات والمواد والمشورة بشأن مكافحة المخدرات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابت لتلك الطلبات .

١١ - كما استجابت الشعبة لعدد متزايد من الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لتقديم المساعدة تنفيذاً لاحكام المعاهدات ولتقديم المساعدة التقنية والخبرة الفنية وتعزيز البرامج الدولية لمكافحة المخدرات في مختلف مناطق العالم .

١٢ - وكانت الشعبة في طليعة من بذلوا الجهود للمضي قُدماً في إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية . وفي هذا الصدد ، أعدت الشعبة مشاريع نصوص ، وحللت التعليقات المقدمة من الحكومات ، وعقدت اجتماعات للخبراء ، وأعدت تقارير كيما تنظر فيها لجنة المخدرات .

١٢ - وطوال العام ساعدت الشعبة ، بصفة خاصة ، في تعزيز وتشجيع التعاون الدولي الذي يظل جوهريا بالنسبة للنجاح في التغلب على ظاهرة إساءة استعمال المخدرات وفي الحد من نتائجها الضارة .

(ب) المهام الجارية والقائمة على أساس المعاهدات

١٤ - وفرت الشعبة خدمات الامانة للدورة الثانية والثلاثين للجنة المخدرات ، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٨٧^(٤) .

١٥ - وفي القرار ١٤١/٢٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بدأت الجمعية العامة إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وفي القرار ١٣٦/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، رجت الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يوعز إلى لجنة المخدرات بمواصلة عملها في دورتها الثانية والثلاثين ، في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، في إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وذلك بأسرع صورة ممكنة ، لكي تكون فعالة ومقبولة على نطاق واسع ، وتصبح نافذة في أقرب وقت ممكن .

١٦ - وفي أعقاب النظر في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع^(٥) ، قدمت اللجنة مشروع قرار معنوناً "إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية" إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه ؛ وقد اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٧ بوصفه القرار ٢٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ .

١٧ - وفي ذلك القرار ، رُجى من الأمين العام أن يعد وثيقة عمل تجمع بين المشروع الذي أعده الأمين العام والتعليقات التي أدلت بها الحكومات^(٥) وكذلك التعليقات التي أدلت بها الدول المشتركة في الدورة الثانية والثلاثين للجنة ، بصيغتها الواردة في الفصل الثاني من تقريرها^(٤) ، والمعلومات المتعلقة بنتائج الدورة ، وأن يعمم تلك الوثيقة على الدول في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ١٩٨٧ . كما كان مقرراً أن تتضمن الوثيقة جزءاً يمثل مشروع ديباجة وفرعاً من آلية التنفيذ ومشروع أحكام ختامية . وقد عممت وثيقة العمل^(٦) فيما بعد على جميع الحكومات مرفقة بمذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٧ .

١٨ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في القرار ٢٧/١٩٨٧ ، إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية يجتمع في عام ١٩٨٧ ، مرتين عند الاقتضاء ، وكل دورة تستغرق اسبوعا واحدا إلى اثنين ، لاستعراض وثيقة العمل وإعداد وثيقة عمل منقحة كي تنظر فيها اللجنة في دورتها الاستثنائية العاشرة في شباط/فبراير ١٩٨٨ . وسيعرض على اللجنة في دورتها الاستثنائية العاشرة تقرير فريق الخبراء عن اجتماعيه (الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه ، والفترة من ٥ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧) .

١٩ - وخلال عام ١٩٨٧ ، استمرت الشعبة في إهداء المشورة إلى الحكومات بشأن وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات وفي تقديم الأمثلة المناسبة من التشريعات الوطنية الراهنة . كما ساعدت الشعبة عددا من الحكومات عن طريق تزويدها بصيغ نموذجية للالتزام بالمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وبالمعلومات المتعلقة بالاجراءات المتبعة كي تصبح أطرافا في هذه المعاهدات .

٢٠ - واستمرت الشعبة في الاستجابة للطلبات المقدمة من منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٧ المتعلقة بجمع البيانات وإعداد التقارير للاجتماعات الخاصة . ووفقا لاحكام النظام التعاهدي لمكافحة المخدرات ، تم جمع بيانات تتعلق بمواد تقوم لجنة الخبراء المعنية بالاتكال على المخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية باستعراضها لاحتمال مكافحتها على الصعيد الدولي .

٢١ - وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، كانت قد وردت التقارير السنوية لعام ١٩٨٦ من ٩٥ بلدا وإقليما بشأن سير تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وقد قدمت التقارير السنوية لعام ١٩٨٦ ، من قبل الحكومات ، في الاستبيان المنقح الذي وافقت لجنة المخدرات على استخدامه بصفة مؤقتة . والمعلومات الواردة في التقارير السنوية هي أساس سلسلة من الوثائق تقوم الشعبة باصدارها سنويا ، وتتضمن : (أ) موجزا للمعلومات الواردة في الجزء ألف من التقارير السنوية ، (ب) قائمة بالسلطات الوطنية المفوضة باصدار الشهادات والتصاريح لاستيراد المخدرات والمؤثرات العقلية وتصديرها ، (ج) قائمة بشركات التصنيع الوطنية المصرح لها بصناعة مخدرات أو مؤثرات عقلية معينة أو تحويلها ، وهي تصدر حاليا كمنشور غير مخصص للبيع بثلاث لغات .

٢٢ - وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، كان قد جرى إعداد ونشر ما مجموعه ٧٥ نصا تشريعيًا مقدمًا من ٢٤ دولة في سلسلة E/NL . وتقوم الشعبة حاليا بإعداد فهرس تجميعي ، بالحاسبة الالكترونية ، للقوانين والانظمة الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات .

(ج) تقديم المساعدة إلى الدول الاعضاء في المجالين التقني والعلمي وكذلك في دعم البرامج المتملة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات

٢٣ - في سنة ١٩٨٧ ، تلقى فريقان من الكيميائيين والصيدلة في مختبرات المخدرات الوطنية في ١٢ دولة من الدول الأفريقية الاعضاء ، أحدهما من الدول المتحدثة بالفرنسية والآخر من الدول المتحدثة بالانكليزية ، تدريبًا في فيينا على التقنيات المخبرية لتحديد المخدرات المصادرة وتحليلها . وسيستقبل مركز التدريب الإقليمي في بانكوك ستة دارسين من أربع دول آسيوية من الدول الاعضاء للحصول على تدريب مماثل في النصف الثاني من سنة ١٩٨٧ . وتجرى ترتيبات لإنشاء مركز تدريب إقليمي لمنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في بوينس آيرس ، من المتوقع أن يتم تشغيله في الفترة ١٩٨٩/١٩٨٨ .

٢٤ - واستجابة للطلبات المتعلقة بالمساعدة التقنية ، حملت خمسة مختبرات وطنية (في الأرجنتين وتايلند والسودان وغانا وكولومبيا) على معدات مخبرية ومواد كيميائية ومواد كاشفة . كما زودت مختبرات وطنية ومؤسسات أخرى فيما يزيد على ٥٠ بلدا ، فيما بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ١٩٨٧ ، بوشرات ومراجع علمية تتعلق بتحديد وتحليل المخدرات التي يساء استعمالها ، وكان من بينها ما يزيد على ١٠٠٠ نسخة من الكتيبات المتملة بالطرق الموصى باتباعها لتحليل الهيرويين والكوكايين ومنتجات القنب والامفيتامين/الميثامفيتامين . ويجرى حاليا تكثيف المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الاعضاء ذات الموارد المحدودة ، وستولى أولوية قصوى إلى افريقيا وامريكا اللاتينية في السنوات القادمة .

٢٥ - ولقد تزايد بسرعة في السنة الماضية عدد الطلبات التي وردت من الدول الاعضاء للحصول على عينات مرجعية من المواد الخاضعة للرقابة الدولية ، وتمكنت الشعبة ، بمساعدة نظام المخزون/الرقابة المعد بالحاسبة الالكترونية ، من تقديم ما يزيد على ١٥٠ عينة من هذه العينات إلى ١٥ بلدا في النصف الاول من السنة . وانتهت أعمال التوثيق ومراقبة الجودة بشأن المكونات التسعة لمجموعة العينة المرجعية للهيرويين والمستحضرات الأفيونية ، ومن المتوقع أن يبدأ توزيع المجموعات على المختبرات الوطنية في سنة ١٩٨٧ .

٢٦ - واتخذت المساعدة التقنية المقدمة إلى الموظفين العاملين في إنفاذ القانون في شكل إنتاج وتقديم مجموعات الامم المتحدة المخصصة للتعرف على المخدرات في الميدان ، التي تعتبر أدوات أساسية في عملياتهم الميدانية . وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ١٩٨٧ تم إرسال ٢٧٢ مجموعة من هذه المجموعات إلى ١٢ بلدا ، معظمها مرسل مجانا .

٢٧ - وتلبية لرغبات لجنة المخدرات ، استمرت الشعبة في إنتاج وتوزيع كتيبات عملية عن مختلف الجوانب التقنية والعلمية للمكافحة الدولية للمخدرات . ومن المتوقع أن يتم في سنة ١٩٨٧ توفير أربعة من هذه الكتيبات ، وهي : الطرق الموصى بها لاختبار منتجات القنب ، والطرق الموصى بها لاختبار الامفيتامين والميثامفيتامين ، والتصنيع السري للمواد الخاضعة للرقابة الدولية ، وطرق الاختبار السريع للمخدرات التي يساء استعمالها .

٢٨ - وفي أعقاب التوصيات التي أصدرتها لجنة المخدرات ، ستعقد الشعبة في سنة ١٩٨٧ اجتماعات لثلاثة من أفرقة الخبراء لاستعراض مجالات ذات أولوية في مكافحة المخدرات ، مثل الاختبارات الميدانية وفحص سوائل الجسم للوقوف على المخدرات التي يساء استعمالها وتحليل مشتقات الأفيون/والمورفين الخام/والامفيتامين وتحليل الكوكايين . ويستعرض مختبر الشعبة بشكل دائم المؤلفات العلمية ذات الصلة لدعم الاجتماعات العلمية . وعلاوة على ذلك . يجري استحداث أساليب تحليلية جديدة في المختبر فيما يتعلق بالمواد وأصناف المواد التي وضعت مؤخرا تحت رقابة دولية .

٢٩ - وبمنحة سخية قدمتها حكومة اليابان عن طريق صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، تم شراء وتركيب جهاز كروماتوغراف الغاز وسبكتروميتر الكتل . وتزيد هذه الاداة بدرجة كبيرة من القدرات التحليلية لدى مختبر الشعبة كما تخدم أغراضا متعددة (البحث ، والتحليل الروتيني ، والتدريب ، وتطوير الاساليب) . وقد بدأ اختبار الاداة وتدريب الموظفين ، ومن المتوقع أن يتم التشغيل الدائم هذا العام .

٣٠ - وفي سنة ١٩٨٧ شهدت المجموعة المرجعية للشعبة دعما كبيرا لقدرتها على تجميع وتخزين وتحليل واسترجاع وتبادل المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب المراقبة الدولية للمخدرات ، وذلك نتيجة للدعم المقدم من حكومة النرويج عن طريق صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد مكن هذا الدعم من اقتناء وتركيب معدة

حديثة لتجهيز المعلومات من المتوقع تشغيلها في أثناء السنة . ولكفالة الانتقال السريع إلى التكنولوجيا الحديثة لتجهيز المعلومات ، أُجريت اتصالات عمل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع مكتبة مركز فيينا الدولي ومع منظمة الصحة العالمية ، وتجرى حالياً ترتيبات لإقامة ملائمة مباشرة مع قواعد البيانات الخارجية . وقام في الوقت نفسه تعاون مفيد مع مكتبة داغ همرشولد في المقر .

٣١ - وقد شاركت المجموعة المرجعية بنشاط في استحداث وتوزيع مجموعات المعلومات المتخصصة وتقديم خدمات وثائقية إلى عدد من الاجتماعات الدولية وأفرقة الخبراء واستجابت لعدد كبير من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء والهيئات الدولية والمؤسسات والأفراد عن طريق توفير خدمات المكتبة (وثائق الأمم المتحدة ، والمواد المرجعية الأخرى ، ومجموعات المعلومات ، ومراجع خاصة) . وقد زود الموظفون الحكوميون والباحثون من ٣٩ دولة من الدول الأعضاء ، في النصف الأول من هذه السنة ، بمواجيز عن مقتنيات المجموعة وخدمات المكتبة .

٣٢ - واستمر التوسع والتحسين في الجهود التي تبذلها الشعبة لاستخدام الحاسبة الإلكترونية في تجهيز البيانات الواردة من الحكومات والمصادر الرسمية الأخرى وتحسينها . ومن المقرر أن يجري العمل في استحداث مصرف أكبر للبيانات المتعلقة بجميع الجوانب الاجتماعية والقانونية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ويجري حالياً إعداد التقارير التي تلقتها الشعبة عن العمليات الهامة لمصادرة المخدرات والمؤثرات العقلية ، وذلك باستخدام الحاسبة الإلكترونية وبطريقة تمكّن من إعداد مواجيز فصلية عن هذه المصادر باللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية بشكل اقتصادي وسريع . وقد صدر الموجز الأول بالشكل الجديد في أيار/مايو ١٩٨٧ ، كما أن الموجز الثاني جاهز حالياً للتوزيع .

٣٣ - وقامت الشعبة في عام ١٩٨٧ بتنفيذ برامج قطرية في ميدان تقديم المساعدة في إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في كل من الأردن وتركيا وسري لانكا والسنغال وقبرص والكونغو ومصر . ولا تزال هذه البرامج تصاغ استناداً إلى المشورة المقدمة من الشعبة إلى الحكومات وإلى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٢٤ - ونظرا لنقص الموارد البشرية ، تعذر الإبقاء على أنشطة التدريب على إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات عند مستويات تنفيذها السابقة . ومع ذلك ، فقد قدمت المشورة والمساعدة في هذا الميدان إلى بعض الحكومات وإلى منظمات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومجلس التعاون الجمركي .

٢٥ - وتواصل الشعبة تعزيز برامج التشقيف الجماهيري والاستفادة من موارد المجتمع في محاربة إساءة استعمال المخدرات . وسوف تعقد في مانيلاب في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حلقة عمل للبلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، عن الاستفادة من موارد المجتمع في منع إساءة استعمال المخدرات وتقليله .

٢٦ - وتواصل الشعبة ، تنفيذا لولايتها المتعلقة بتشجيع زيادة التعاون والتنسيق لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي ، تقديم الخدمات لدورتين تعقدان سنويا للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط وإلى الاجتماع السنوي للرؤساء التنفيذيين للأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد عقدت الدورة الثانية والعشرين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في فيينا في شباط/فبراير ١٩٨٧ وسيعقد الاجتماع الثالث عشر للرؤساء التنفيذيين للأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في طوكيو في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢٧ - وفي سنة ١٩٨٧ نظمت الشعبة الاجتماع الأول للرؤساء التنفيذيين للأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة افريقيا الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧ . وقد عقد الاجتماع عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ المعنون "التعاون من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير وإساءة استعمال العقاقير في المنطقة الافريقية" . وحضر الاجتماع ٦٩ مندوبا من ٢١ دولة إلى جانب مراقبين من دول من خارج المنطقة ومن المنظمات الحكومية الدولية المعنية . ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، عقد الاجتماع الأول للرؤساء التنفيذيين للأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي ، في سانتياغو ، في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ . واشترك في الاجتماع ممثلون لـ ٢٢ دولة من الدول الاعضاء في اللجنة ودولة واحدة منتسبة ومراقبون من أربع منظمات حكومية دولية ، هي الامانة الدائمة لاتفاق بلدان أمريكا الجنوبية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ، ومجلس التعاون الجمركي .

٢٨ - وواصلت الشعبة خلال الفترة قيد الاستعراض متابعتها للاجتماع الاقليمي الاول لرؤساء الاجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات (الذي عقد في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٨٦) .

(د) المنشورات والانشطة الإعلامية

٣٩ - بالإضافة إلى المنشورات المشار إليها أعلاه يشتمل برنامج الشعبة على نشرتين دوريتين توزعان على نطاق العالم . وتصدر "نشرة المخدرات" وهي نشرة فصلية للبيع تحتوي على نتائج مادية وبحثية أصلية ، بالإسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . وتصدر أيضا مقالات مختارة بالروسية وملخصات لجميع المقالات بالصينية . وفي عام ١٩٨٧ ، ركزت أعداد خاصة على ردود الفعل الإقليمية والاقليمية لظاهرة إساءة استعمال المخدرات وعلى تقليل الطلب غير المشروع على المخدرات . وتصدر الشعبة أيضا "رمالة إعلامية" تستعرض التطورات ذات الاهتمام العام لدى المجتمع الدولي لمراقبة المخدرات مع التغطية الملائمة لانشطة الوكالات المتخصصة . وبسبب الازمة المالية الراهنة تقلص عدد هذه المنشورات مرة أخرى في عام ١٩٨٧ .

٤٠ - ونظمت الشعبة ، بالتعاون مع نادي "اللويبرز" ، حملة في مدارس مختارة في فيينا لنشر الوعي بين الطلبة عن جميع جوانب ظاهرة المخدرات ولالتماس مشاركتهم في تنبيه جيلهم إلى المشاكل المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات . وقد شارك عدد من الطلبة ، بلغ في مجموعه ١٨٠ طالبا ، في مسابقة للتصميم والرسم موضوعها "نعم للحياة ، ولا للمخدرات" . وأعدت الشعبة معرضا يبرز جوانب عملها وتاريخ النظام الدولي لمكافحة المخدرات ، ووفرت موادا مطبوعة للوفود والمشاركين في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٤١ - وتتلقى الشعبة أعدادا متزايدة من الطلبات للحصول على مواد ومعلومات وخدمات سمعية بصرية من الدول الاعضاء والمجموعات والافراد . وترسل الردود بصفة مستمرة

للمساعدة في برامج التدريب وحملات التوعية الجماهيرية والانشطة الاخرى الرامية إلى توفير قدر أكبر من التفهم لإساءة استعمال المخدرات وآثارها السلبية والتدابير المحتملة المضادة لها . وقد تم في النصف الاول من السنة الرد على نحو ٢٠٠ من طلبات للحصول على أفلام وبرامج فيديو ، وهي طلبات مقدمة من السلطات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية في ٥٥ بلدا .

٢ - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٤٢ - يُتطلب من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بموجب أحكام معاهدة (٧) ، أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق لجنة المخدرات ، بيانا سنويا عن أعمالها (٨) . وهذه البيانات السنوية التي تقدم في شكل تقارير تعطي تحليلا لحالة مراقبة المخدرات على الصعيد العالمي ، وتعد وسيلة الهيئة الرئيسية في لفت انتباه أجهزة الامم المتحدة والحكومات وعامة الجمهور إلى مواطن الضعف في مجال المراقبة الدولية للمخدرات والتدابير الممكن اتخاذها لعلاجها .

٤٣ - وتقع على عاتق الهيئة مسؤولية تشجيع الحكومات على تنفيذ أحكام معاهدات مراقبة المخدرات والالتزام بها ، وتقديم المساعدة إلى الحكومات في هذا الجهد ، إذا طلب منها ذلك . وبوجه عام ، فإن الهيئة تتناول جانبين من جوانب مراقبة المخدرات ، هما :

(١) جانب يتعلق بالانشطة المشروعة ، فتعمل على ضمان توفر امدادات كافية من المخدرات على الصعيد العالمي من أجل الاستخدامات الطبية والعلمية وتسعى في الوقت ذاته إلى تفادي تسربها من المصادر المشروعة إلى الاتجار غير المشروع ؛ وتحقيقا لهذه الغاية تتولى الهيئة ادارة نظام التقديرات الذي لا يطبق حتى الان إلا على العقاقير المخدرة ، وترصد الاتجار الدولي بالمخدرات عن طريق نظام البيانات الاحصائية ، وتؤكد من أن المخدرات المتوفرة في كل بلد للأغراض الطبية ثابتة الحساب والبيان في المراحل الاساسية للإنتاج والتصنيع والتجارة ؛

(ب) وجانب يتعلق بالانشطة غير المشروعة ، فالهيئة ملزمة بتحديد مواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي الالتزام بالمعاهدة ، كما هي ملزمة بالإسهام في تصحيح الحالة ، وبالتعاون الوثيق مع الحكومات وأجهزة الامم المتحدة (وعلى الاخص لجنة

المخدرات والأمين العام) ، ومع الوكالات المتخصصة ومائر المؤسسات الدولية المختصة ، من أجل تحقيق هذا الغرض .

٤٤ - وتجري الهيئة حوارا مع الحكومات من أجل تعزيز أهداف المعاهدات عن طريق المشاورات العادية وإيفاد البعثات الخاصة . وقد قامت الهيئة بتحديد اجراءات أخرى يترتب على الحكومات اتخاذها في مراقبة المؤثرات العقلية ، وفي تحسين بعض اجراءات تنفيذ نظام مراقبة المخدرات . وقد لوحظ بقلق اتساع نطاق اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها رغم ما تتخذه الحكومات من تدابير مضادة لا مثيل لها من قبل . أما التقدم المحرز في مجال الزراعات غير المشروعة للشخاش وشجيرة الكوكايين فيبعث على التشجيع حيث يجري في عدد متزايد من البلدان تنفيذ برامج انمائية مقترنة بعملية اقتلاع مثل هذه المزروعات .

٤٥ - ووفقا للولاية الموكولة للهيئة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١^(٩) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، تقع على عاتق الهيئة مسؤولية أن ترصد عن كثب حالة العرض والطلب المتملين بالمستحضرات الأفيونية اللازمة لتلبية الحاجات المشروعة ، إلا أن هذه المهمة أوليت أولوية دنيا بسبب نقص الموارد اللازمة للاضطلاع بها .

٤٦ - وما يزال النظام الدولي لمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات يعمل بطريقة تدعو الى الارتياح بشكل عام ، ويقوم ما يزيد على ٩٠ في المائة من البلدان بتزويد الهيئة بالبيانات الاحصائية المطلوبة بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ ولا تشكل المخدرات المنتجة أو المصنعة بطريقة مشروعة مصدرا للاتجار غير المشروع : وتوجد ثمة حالات قليلة معزولة تشذ عن ذلك ، إلا أن الكميات التي تشملها هذه الحالات ضئيلة بالمقارنة بالحجم الفعلي للتجارة . وما يزال يجري تنبيه الحكومات الى أنه لا ينبغي الإذن بتصدير العقاقير المخدرة لمجرد وجود شهادة استيراد بشأنها ، إذ أن أية كمية معدة للتصدير ينبغي أن تكون مدرجة أيضا ضمن التقديرات السنوية المحددة للبلد المستورد . وقد بذلت محاولات لتحويل مسار العقاقير باستخدام شهادات استيراد مزورة . ولهذا السبب ، يقوم الآن عدد متزايد من البلدان بالتشاور بصورة دورية مع الهيئة عندما ترد اليها ادون تصدير تعتبرها مشيرة للريبة . وبالإضافة الى ذلك استجابت أكثر من ١٠ حكومات لطلب الهيئة بإدخال تعديلات على شهادات الاستيراد التي يسهل تزويرها أو التي لا تكون مطابقة للنموذج الذي وافقت عليه لجنة المخدرات .

٤٧ - وقد زاد عدد المؤثرات العقلية التي يترتب على الهيئة أن تراقبها وفقا للولاية المناطة بها بموجب اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١^(١٠) ، من مادة ٤٠ مادة في عام ١٩٨٤ الى ٩٠ مادة في عام ١٩٨٧ . ويقدم ما يربو على ١٤٠ بلدا واقليميا الى الهيئة تقارير سنوية عن صناعة هذه المؤثرات وحركتها كي تتولى تحليلها . وقد شبت أن نظام التقييمات الطوعي الذي يجري تنفيذه حاليا فيما يقرب من ١٦٠ بلدا واقليميا ، نظام قيّم للغاية . واستطاعت الهيئة على أساس هذه المعلومات أن تقدم المساعدة الى الحكومات من أجل منع تحويل مسار ما مجموعه عدة أطنان من الامفيتامينات والميثاكورالون ، ومؤخرا من الفينيتلين والسيكوباربيتال ، ومساعدة السلطات الوطنية في الكشف عن القنوات التي يتم عن طريقها تحويل هذه المواد .

٤٨ - واتسمت الرقابة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدول الثاني بفعاليتها . وأوصت الهيئة ، بتأييد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بتشديد الرقابة على الاتجار الدولي بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، بما في ذلك تقديم معلومات أوفى عن التجارة الدولية . وهذه المعلومات تمكّن الهيئة من رصد الاتجار بهذه المواد بشكل أكثر فعالية . ويقوم في الوقت الحالي نحو ٦٠ في المائة من جميع البلدان والمناطق بتقديم هذه المعلومات الى الهيئة . وبالإضافة الى ذلك تقوم الهيئة بتزويد البلدان المصدرة بالمعلومات اللازمة عن أسلوب تطبيق نظام شهادات الاستيراد/التصدير في البلدان المستوردة حتى تتم مراعاة التدابير الوطنية المتعلقة بالجدولين الثالث والرابع مراعاة صارمة .

٤٩ - وبناء على توصية صادرة عن الهيئة ، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الحكومات الى اتخاذ تدابير معينة للرقابة من أجل رصد المواد الكيميائية والسلائف المستخدمة في صناعة المخدرات سرا . ودعا المجلس الحكومات كذلك الى اعلام الهيئة بصورة مستمرة بهذه التدابير وبغيرها من المعلومات التي قد تكون مفيدة في اكتشاف ومنع عمليات تحويل مسار هذه المواد .

٥٠ - وبغية تسهيل الرقابة على هذه المواد ، طلبت الهيئة ، كخطوة أولى ، الى جميع الحكومات أن تقدم لها بيانات عن كمية احتياجاتها السنوية ، وعن ضروب الحظر الذي تفرضه على عمليات استيراد هذه المواد وتصنيعها سرا . واستجابت ٨٨ حكومة لهذا الطلب فعلا ، وتتمكن الهيئة ، بفضل هذه المعلومات من تقديم المساعدة الى الادارات الوطنية في مجال رصد الصادرات من هذه المواد .

٥١ - وقد أدت الأزمات المالية التي تواجه الأمم المتحدة إلى خفض موارد الهيئة انخفاضاً شديداً ، وإلى تقليص الأنشطة التي تفضل بها . ولا تستطيع الهيئة أن تمارس الرقابة بشكل كامل على جميع المؤشرات العقلية التي أدرجت مؤخراً في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١^(١٠) . ولم تتمكن الهيئة أيضاً من إجراء دراسة متعمقة للحالات التي تهدد بلوغ أهداف المعاهدات أو يمكن أن تهدده .

٣ - صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير

(١) مقدمة

٥٢ - شهدت سنة ١٩٨٧ نقطة تحول رئيسية في تطور برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . فقد أصبح المجتمع الدولي يعترف حالياً بالصندوق بوصفه المصدر المتعدد الأطراف الوحيد عملياً لتقديم المساعدة في مجال مكافحة المخدرات إلى البلدان التي تحتاجها . ويتجلى هذا الفتح في أوضح صورته في الدعم السياسي والمالي المنقطع النظير الذي قدم إلى الصندوق في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وفي لجنة المخدرات . وأدى التأييد الواسع النطاق لتركيز الصندوق على الخطط الرئيسية الإقليمية والوطنية إلى ارتفاع حجم التبرعات بدرجة كبيرة ، مما أدى إلى ارتفاع ميزانية الصندوق السنوية بمعدل ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٤ . وفي دورة لجنة المخدرات المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٧ على وجه التحديد ، أعلنت إحدى الحكومات عن تبرعها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار .

٥٣ - وتمكن الصندوق ، بفضل الموارد المالية المتزايدة ، من تكثيف عملياته عن طريق توسيع برامجه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وآسيا ، والشرق الأدنى والشرق الأوسط وإفريقيا . وبذلك في الوقت نفسه جهود لتكثيف إجراءات الصندوق الإدارية والتنفيذية تعزيراً لفعالية أداء برامج مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي هذا الصدد ، فإنه بمجرد أن بدأ الصندوق يشرف إشرافاً مباشراً على المشاريع التي تنفذها الحكومات ، أبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ١٩٨٧ ، ترتيباً للعمل يحدد إطاراً لقيام البرنامج بتقديم خدمات الدعم إلى مشاريع الصندوق الميدانية . وبالإضافة إلى ذلك ، ظل الصندوق يعتمد على الخبرة المتوافرة لدى الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وعلى شبكة الخبراء الميدانيين التابعة له التي أصبح أفرادها ، بحكم طبيعة عملهم كوكلاء للصندوق مسؤولين عن تخطيط الأنشطة

والإشراف عليها وتنفيذها وتنسيقها وتقييمها دعامة لعمليات الصندوق في برامجها القطرية الرئيسية في آسيا وأمريكا اللاتينية .

٥٤ - وفي إطار تقديم الإرشاد إلى الصندوق ، اعتمدت لجنة المخدرات في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، مشروع قرار اعتمده فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي فصدر بوصفه القرار ٣٣/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ . وفي الوقت الذي وُضِع فيه القرار ولايته الصندوق ، أكد القرار على أن اللجنة والهيئات المنشئة لها ظلت تتابع عن كثب تطور الصندوق على مدى أكثر من ١٥ سنة من وجوده ، وأدركت الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به الصندوق في التصدي لمشاكل إساءة استعمال المخدرات على صعيد العالم . وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي نهج الصندوق القائم على "الخطط الرئيسية" ، وشجعه على تصميم وتنفيذ المشاريع وفقا لمجموعة متنوعة من الوسائل التنفيذية ، وأوصى بأن يسمح للمدير التنفيذي بتقديم تقاريره إلى الأمين العام مباشرة ، ودعا هيئات الأمم المتحدة إلى التعاون مع الصندوق ، ورجا من المدير التنفيذي تعزيز قدرات الصندوق التقنية .

٥٥ - وفي السنوات الأخيرة ، تعزز الاتجاه التصاعدي في عدد ومستوى التبرعات ، وذلك بغضل الموارد الكبيرة التي وردت في عام ١٩٨٦ ، لاسيما في عام ١٩٨٧ . ووصل مجموع التبرعات المعلنة في عام ١٩٨٦ إلى ٢٩,٨ من ملايين الدولارات . وتجدر الإشارة بمفصلة خاصة إلى تبرع بمبلغ ٨,٥ من ملايين الدولارات قدمته إحدى الحكومات ، دعما لمرحلة البرنامج الثالثة في بورما ؛ وإلى اتفاقٍ مِتَّح تم التوقيع عليهما مع بلد مانح من أجل برامج المساعدة الإنمائية في منطقة الانديز دون الإقليمية (٦ ملايين دولار) ، وفي الأرجنتين (٨٠٠ ٠٠٠ دولار) ؛ وإلى تبرع إضافي قدره (١٠ من ملايين الدولارات أعلنته إحدى الحكومات لصالح مشروع التنمية الريفيه/إيجاد محصول بديل للكوكا ، الذي ينفذه الصندوق في كولومبيا ؛ وإلى اتفاق بشأن منحة قدرها ٥ ملايين دولار وقَّع مع إحدى الحكومات من أجل الخطة الخاصة للتنمية وإنفاذ القوانين في باكستان ؛ وإلى تبرع بمبلغ ٧٢٥ ٠٠٠ دولار قدمته إحدى الحكومات إلى مشروع لتنمية المرتفعات في تايلند ؛ وإلى تبرع بمبلغ ٨٣٠ ٠٠٠ دولار أعلنته إحدى الحكومات لمشروعين لخفض الطلب على المخدرات في تايلند .

٥٦ - ووصلت التبرعات المعلنة في النصف الأول من عام ١٩٨٧ إلى ٣٣٨ مليون دولار . وبالإضافة إلى التبرع الكبير المعلن البالغ قدره ٣٠٠ مليون دولار ، أعلنت بلدان عديدة عن زيادة تبرعاتها إلى الصندوق في إطار المؤتمر الدولي المعني بإساءة

استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وتشمل هذه الزيادة تبرعا بمبلغ ١١ مليون دولار أعلنته إحدى الحكومات . وتعهد أيضا كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بمضاعفة تبرعاته العادية إلى الصندوق ، في حين أعلنت عدة بلدان من أوروبا الشرقية عن قرارها بالمساهمة لأول مرة في عمل الصندوق . وتم في أيار/مايو ١٩٨٧ التوقيع على اتفاق مع بلد مانح ، خص بموجبه مبلغا إضافيا قدره ٣,٥ ملايين دولار لمشروع الصندوق للتنمية الريفية في مقاطعة دير في باكستان . ودعمًا لخطة السنوات الثلاث لمكافحة المخدرات التي أعدتها حكومة بوليفيا في نهاية عام ١٩٨٦ ، قررت عدة حكومات رصد موارد إضافية لبرنامج الصندوق في بوليفيا . كما تبرعت إحدى الحكومات بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لإعداد برنامج موسع لمكافحة المخدرات في افريقيا . وبتوقيع اتفاق تعاون في حزيران/يونيه ١٩٨٧ بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والصندوق ، قرر الاتحاد التبرع بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا لمشروع الصندوق للتنمية الريفية في بوليفيا ، مع تكريس الاتحاد لمبلغ ٦ ملايين دولار إضافية من أجل مكافحة إساءة استعمال المخدرات في إطار التعاون بين الشمال والجنوب .

(ب) اتجاهات البرمجة

٥٧ - في تموز/يوليه ١٩٨٧ تم تنقيح ميزانية الصندوق الإجمالية لعام ١٩٨٧ التي كانت تبلغ في الأصل ٣١,٦ من ملايين الدولارات ، فرفعت إلى ٣٩,٨ من ملايين الدولارات وذلك بسبب توسع برنامج الصندوق توسعا سريعا . وتم توسيع أنشطة التعاون الميداني المالية والتقنية لتشمل ٢٥ بلدا من خلال ٨٥ مشروعا متعدد القطاعات لعمليات التنمية الريفية في المناطق ، والتثقيف والإعلام الوقائيين ، وعلاج مدمني المخدرات وتأهيلهم وإنفاذ القوانين . وبالإضافة إلى ذلك ، وافق الصندوق على ٣٠ مشروع تعاون تقني عام تستهدف تحقيق المصلحة المشتركة لعدة بلدان ومناطق ، وتشمل التدريب وحلقات البحث الدراسية وحلقات العمل .

								تطور صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
								الميزانية المعتمدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
٣٩,٨	٣١,٤	١٨,٧	١٣,٤	٩,٥	١٠,٥	٩,١	٧,٦	
								عدد البلدان التي تلقت مساعدة عن طريق المشاريع المخصصة للبلد المعين
٢٥	٣١	٢٥	٢٢	١٠	١٢	١٥	١٢	
١١٥	٩٥	٦٩	٥٧	٣٨	٤٥	٤١	٤٨	عدد المشاريع
								<u>توزيع الأموال القطاعي</u> (نسبة مئوية)
								تخفيض العرض المتاح من المواد المحظورة ، بما في ذلك التنمية الريفية والتدابير الاجتماعية
٤٥	٢٨	٤٩	٣١	٢٠	٢٧	٢٣	٢٢	
٢٨	٢٣	٢٦	٢٩	٤٦	٢٧	٢٩	٢٩	تعزيز تدابير المراقبة
١٨	١٦	١٢	١١	١٠	١٧	١٨	٢٦	تخفيض الطلب على المواد المحظورة
١	١	١	٤	٥	٤	٤	٢	البحث
								ترتيبات العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٥	٧	٦	٨	١٠	٨	١٠	١١	
٢	٥	٦	٧	٩	٧	٦	١٠	الإدارة ، تقييم البرامج

(ج) حالة الخطط الرئيسية والبرامج القطرية الحالية

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٨ - يدعم الصندوق عمليات الخطة الرئيسية في بلدان منطقة الانديز دون الإقليمية ،
بأنشطة تهدف إلى تقليل زراعة الكوكا غير المشروعة ، وتعزيز فعالية الوكالات
المكلفة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ، وتحسين مرافق معالجة المدمنين
وتأهيلهم ، وزيادة وعي الجمهور بأخطار المخدرات . وفي بوليفيا ، يشمل البرنامج

مشروع خمس سنوات لتنمية الصناعات الزراعية في منطقة لاس يونغاس ، تبلغ تكلفته ٢٠,٥ من ملايين الدولارات ، ومشروع سنتين للتنمية المجتمعية والرعاية الصحية الأولية تبلغ تكلفته ١,٢ من ملايين الدولارات ويمثل تكملة لانشطة التنمية الريفية في لاس يونغاس ، ومشروع ثلاث سنوات لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات تبلغ ميزانيته ٤ ملايين دولار ويستهدف تعزيز فعالية جهاز الشرطة والجهاز القضائي ، ومشروع ثلاث سنوات للعلاج والتأهيل تبلغ تكلفته ٢٥٨ ٠٠٠ دولار ، ويقوم على الانشطة المجتمعية العلاجية . وبالإضافة إلى ذلك ، يجري العمل ، عقب مرحلة مساعدة تحضيرية ، على تصميم وتنفيذ مشروع للوقاية من عدة أوجه والتأثير على الرأي العام ، يمكن أن يوفر أساسا للقيام بعمل مماثل في بلدان الإنديز الأخرى . واتخذ الصندوق أيضا خطوات ، منها عقد اجتماعات للبلدان المانحة ، من أجل مساعدة الحكومة على تعبئة المجتمع الدولي لدعم خطتها الثلاثية السنوات لمكافحة المخدرات . وفي كولومبيا ، يدعم برنامج الصندوق الذي تبلغ ميزانيته ٥,٥ من ملايين الدولارات مشروعا رئيسيا للتنمية الريفية/إيجاد بديل لمحصول الكوكا في مقاطعة كاوكا ، وأنشطة المعالجة والتأهيل ، وثلاثة مشاريع متعددة السنوات للتثقيف الوقائي والتوعية الجماهيرية . وفيما يتصل بمشروع التوعية الجماهيرية ، قدم الصندوق في أوائل عام ١٩٨٧ ، مساعدة للحكومة في تنظيم احتفال على المستوى الوطني سمي "عيد الحياة" (Fiesta a la Vida) ، احتشد فيه ٧٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في اجتماعات جماهيرية لمكافحة المخدرات نظمت في بوغوتا وفي عدة مدن وقري أخرى .

٥٩ - وفي إكوادور ، وكجزء من دعم الصندوق - البالغ ١٠ ملايين دولار - للالتزام الحكومة بالقضاء على زراعة الكوكا غير المشروعة ، تمت الموافقة في نهاية عام ١٩٨٦ على أربعة مشاريع متعددة السنوات تبلغ تكلفتها الإجمالية ٢,٥ من ملايين الدولارات ، وبدأ تنفيذها في ١٩٨٧ . وصممت هذه المشاريع دعما للبرامج الوطنية الحكومية في مجالات الوقاية والمعالجة ومراقبة الاستعمال المشروع وغير المشروع للمخدرات . وفي بيرو ، وجهت مساعدة الصندوق أساسا نحو الجهود الرامية لإيجاد محاصيل ومصادر دخل بديلة في منطقتي تينغو ماريا وكيلابامبا ، وهما المنطقتان الرئيسيتان في بيرو لزراعة الكوكا . وعقب الانتهاء في عام ١٩٨٥ ، من مرحلة تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى مصنع تجهيز الكاكاو في تعاونية نارانخيلو في منطقة تينغو مارييا ، بدأ في السنة الماضية تنفيذ مشروعين تكميليين تبلغ تكلفتها ٢,٢ من ملايين الدولارات من أجل زيادة توافر المواد الخام التي يتولى المصنع تجهيزها ، وإقامة مزارع كاكاو جديدة في المنطقة . وقد ظل مشروع السنتين النموذجي للتنمية الزراعية في منطقة كيلابامبا ، البالغة ميزانيته مليون دولار والمقرر استكمالها بنهاية عام

١٩٨٧ ، يقدم الدعم للأنشطة الاجتماعية والريفية وأنشطة الصناعات الزراعية الصغيرة الحجم ، التي تعود بالنفع على التعاونيات وجمعيات المزارعين الراغبة في العدول عن زراعة الكوكا . وتمت الموافقة أيضا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ على مشروع سنتين لوقف استعمال المخدرات ومعالجة مدمنيها تبلغ ميزانيته ٢١٥ ٥٠٠ دولار .

٦٠ - وفي الارجنتين ، وعقب صياغة خطة رئيسية لمكافحة المخدرات في عام ١٩٨٦ ، وافق الصندوق في حزيران/يونيه ١٩٨٧ على مشروع سنتين لوقف إساءة استعمال المخدرات وإعادة تأهيل مدمنيها تبلغ تكلفته ٨٠٠ ٠٠٠ دولار . وفي باراغواي ، يمول الصندوق مشروع سنتين في مجال وقف إساءة استعمال المخدرات ومعالجة مدمنيها تبلغ ميزانيته ١٩٦ ٥٠٠ دولار . وبالإضافة إلى دعم مشاريع وقف إساءة استعمال المخدرات ومعالجة مدمنيها الجارية في جزر البهاما ، و جامايكا ، يقدم الصندوق المساعدة إلى منطقة البحر الكاريبي في صياغة خطط ملموسة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل وقف ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها . وقد وضعت اقتراحات بمشاريع معينة للمنطقة بالتعاون مع الاتحاد الكاريبي . وبالإضافة إلى ذلك ، يجري وضع خطط من أجل إقامة شبكة اتصالات ملكية ولاسلكية تابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى من أجل أنشطة مكافحة المخدرات وللأنشطة المتصلة بذلك في مجال إنفاذ القوانين .

٦١ - وعلاوة على ذلك ، وبناء على طلب من حكومات منطقة الانديز دون الإقليمية ، قدم الصندوق خدمات مشورة ودعم مالي من أجل تعزيز البحوث في مجال تنسيق التشريعات المتعلقة بالمخدرات . وقدم الدعم أيضا إلى الأنشطة التدريبية في مجال إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي .

افريقيا

٦٢ - بالنظر إلى تدهور الحالة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات في افريقيا ، بدأ الصندوق يكشف برامجه في تلك المنطقة . وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشاريع الجارية المعتمدة في افريقيا ادا من ملايين الدولارات . وقد تمت الموافقة على مشاريع في مجال إنفاذ القوانين أو التشقيف أو المحة في بنن ، وزمبابوي ، والسفال ، والسودان ، والكونغو ، وموريشيوس ، ونيجيريا . وينظر الصندوق أيضا في طلبات مساعدة واردة من زائير ، وسيراليون ، وغينيا ، وكوت ديفوار ، بالإضافة إلى المغرب ، الذي طلبت حكومته وضع برنامج رئيسي للقضاء على زراعة القنب غير المشروعة والاتجار غير المشروع به . وينفذ فعلا عدد من المشاريع الإقليمية ، تشمل

تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وخصائي الصحة والتعليم . ويجري إعداد مشروع موسع لتعزيز مختبرات المخدرات الوطنية في افريقيا ، كما أعدت اقتراحات لجمع المزيد من الاموال للقيام بعمل أوسع نطاقا في المجالات الاخرى لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في افريقيا . وأدى الاتصال بمنظمة الوحدة الافريقية إلى توجيه دعوة إلى الصندوق لمخاطبة المجلس الوزاري .

آسيا والمحيط الهادئ

٦٢ - استمر في عام ١٩٨٧ إحراز تقدم يدعو للارتياح خلال السنة الثانية من برنامج بورما لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، التابع للصندوق (١٩٨٦ - ١٩٩١) ، الذي يشمل سبعة قطاعات هي : الزراعة ، وتربية الحيوان ، والصحة ، والتأهيل الاجتماعي ، والتعليم والإعلام ، وإنفاذ القوانين . ويقدم دعم الصندوق إلى البرنامج ، الذي يساوي مبلغا إجماليا قدره ١٠,٥ من ملايين الدولارات ، مقابل التزام الحكومة بإجراء حملات لإبادة المخدرات تؤدي إلى القضاء على ٤٥٠ طنا تقريبا من الأفيون خلال خمس سنوات . وبالنظر إلى الزيادة في مرور الهيرويين عبر بنغلاديش والاتجار غير المشروع به ، طلبت الحكومة مساعدة من الصندوق في تقييم الحالة الراهنة . ووافق الصندوق على تقديم خدمات المشورة إلى حلقتين تدريبيتين وطنيتين في مجال إنفاذ القوانين وتقليل الطلب على المخدرات . وفي ماليزيا ، بدأ تنفيذ العمليات هذه السنة في مشروعين لإنفاذ القوانين ووقف إساءة استعمال المخدرات ، يشملان مدخلات من الصندوق مجموعها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار على مدى ثلاث سنوات . وفي نيبال ، تعكف الحكومة على النظر في وثيقة مشروع ثلاث سنوات تبلغ ميزانيته ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لوقف إساءة استعمال المخدرات ومعالجة مدمنيها والسيطرة عليها . وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، وافق الصندوق على مشروع ثلاث سنوات تبلغ ميزانيته ٣٠٨ ٠٠٠ دولار على مدى ثلاث سنوات ، دعما للجهود التي تبذلها حكومة سري لانكا لتعزيز أنشطتها في مجال خفض الطلب على المخدرات . ويتكون البرنامج الذي يموله الصندوق في تايلند من ١٢ مشروعا متعدد السنوات في مجالات إيجاد محاصيل بديلة ، ومعالجة مدمني المخدرات وتأهيلهم ، والتدريب والبحث التطبيقي ، تتطلب نفقات مالية تبلغ ١٥ مليون دولار تقريبا . ونتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة في مجال إنفاذ القوانين والاستثمارات التي تتم في إطار الخطة الرئيسية لمناطق زراعة خشخاش الأفيون ، انخفض إنتاج تايلند من الأفيون إلى نحو ١٠ أطنان في السنة ، بعد أن كان يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ طنا منذ ثلاث سنوات فقط . ويماعد الصندوق الحكومة التايلندية على وضع خطة رئيسية ثانية ، من المتوقع أن تغطي بقية المناطق التي لا يزال يزرع فيها خشخاش الأفيون .

٦٤ - ويقدم الصندوق أيضا مساعدة لتنفيذ المشاريع الإقليمية الثلاثة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دورات تدريبية لإعادة تأهيل مدمني المخدرات ، وإنفاذ القوانين ، والحلقات الدراسية المعنية بإيجاد بدائل لزراعة خشخاش الأفيون) ، كما يقدم إلى أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مساهمة بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لتمويل حلقة/دورة تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال توقيع الحجز على الأصول .

الشرق الأدنى والشرق الأوسط

٦٥ - يجري تنفيذ مشروع في أفغانستان تكلفته ٥٠ ٠٠٠ دولار ومدته سنة واحدة لتدريب المهنيين الصحيين على وسائل معالجة المتكلمين على المخدرات وتأهيلهم . ومن المقرر أن يكتمل العمل في عام ١٩٨٧ في مشروع في قبرص تكلفته ٣٣٩ ٠٠٠ دولار لتقديم المعدات والتدريب لوكالات إنفاذ قانون المخدرات . وقد أشار الصندوق إلى استعداداته لتمديد المشروع إلى ما بعد عام ١٩٨٧ . وفي مصر ، دخل مشروع استغرق سنوات عديدة لدعم الشرطة الوطنية لمكافحة المخدرات عامه التشغيلي الأخير ، وبلغ الاستثمار فيه ٣٥٠ ٠٠٠ دولار . وانتهى العمل في آخر عام ١٩٨٦ في مشروع تكلفته ٣٩٧ ٠٠٠ دولار لتقوية تعزيز خدمات العلاج والتأهيل . وبدأت مناقشات مع الحكومة بشأن إعداد خطة رئيسية يمكنها أن ترسي الأساس لمساعدات إضافية من الصندوق في السنوات القادمة . وقد أعطيت الموافقة خلال عام ١٩٨٧ على استمرار المساعدة المقدمة للأردن في إطار مشروع لإنفاذ القوانين مدته سنتان وتكلفته ٥٥٠ ٠٠٠ دولار . كذلك اقترحت الحكومة التعاون مع الصندوق في ميدان الصحة .

٦٦ - واستمر واحد من أكبر مشاريع الصندوق في باكستان . وهو يشتمل على مشروع للتنمية الريفية في مقاطعة دير مدته خمس سنوات وتكلفته ٢٠ مليون دولار . وهذه المقاطعة هي أحد الجيوب المتبقية لزراعة الخشخاش بطريقة غير مشروعة في البلد ، وهي مشمولة بالخطة الحكومية الخاصة بالتنمية والإنفاذ في مناطق زراعة الأفيون ، التي يقوم الصندوق بتنسيق المساعدة الدولية لها . وهناك وحدة للتخطيط في الحكومة المحلية يدعمها الصندوق مكلفة بإعداد خطط لمناطق زراعة الخشخاش المتبقية . ويقترب مشروع التنمية الريفية الرائد في منطقة بونر بمقاطعة سوات ، وهي منطقة قُضي فيها على زراعة الأفيون بنجاح في عام ١٩٨٢ ، من نهايته في عام ١٩٨٧ ، وتقدم أموال لتسهيل تحويل أنشطة المشروع الأخيرة إلى الحكومة المحلية . وهناك مشروع مدته خمس سنوات وتكلفته ٦٨٠ ٠٠٠ دولار لمعالجة وتأهيل المتكلمين على المخدرات دعم سياسة الحكومة المتمثلة في تكملة مرافق علاج المرضى الداخليين بشبكات علاجية ذات قاعدة

مجتمعية . وفي ميدان التعليم الوقائي ، ثمة مشروع مدته خمس سنوات وتكلفته ٥٦٠ ٠٠٠ دولار يقصد به استحداث مواد وأماليب للحملات التعليمية التي ترمي إلى إفادة مجموعات مستهدفة مختلفة ، وذلك دعماً للجهود الرامية إلى وقف الانتشار السريع للهيروين في المناطق الحضرية والريفية من البلد على السواء . وأخيراً ، هناك مشروع مدته عام واحد وتكلفته ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في ميدان إنفاذ القوانين ، لا سيما منع الاتجار بالمخدرات داخل باكستان ، تمت الموافقة عليه في عام ١٩٨٧ .

٦٧ - وبانتهاء مشروع في عام ١٩٨٧ مدته سبع سنوات وتكلفته ٥,٩ ملايين دولار في تركيا ، التي أقيمت فيها شبكة اتصالات لاستخدام قوة الدرك في ٢١ مقاطعة على طول الطرق الرئيسية للاتجار بالمخدرات ، طلبت الحكومة مساعدة إضافية من الصندوق . وبدأت المباحثات مع السلطات التركية حول إعداد خطة طويلة الأجل لتحسين الرقابة على التجارة العابرة . كذلك وافق الصندوق في عام ١٩٨٧ على مشروع إرشادي مدته سنة واحدة وتكلفته ٣٣٦ ٠٠٠ دولار لدعم عمليات مكافحة المخدرات التي تضطلع بها الوكالات الحكومية .

(د) الخطط الرئيسية الجديدة

٦٨ - تعاني حكومات عدة إزعاجاً يتمثل في جنوح الاتجار بالمخدرات وما يرتبط بها من مشاكل إلى الانتشار من البلدان المصدر التقليدية إلى المناطق المجاورة ، مما يفتح طرقاً جديدة للاتجار ويحدث تسربات يمكن أن توجد مشاكل إدمان محلية ؛ وقد طلبت هذه الحكومات من الصندوق تقديم مساعدة في منع تدهور الحالة ، وقد بدأ العمل الآن في تنفيذ برامج كبيرة تشتمل على خطط رئيسية في البرازيل والصين والهند ، وهي بلدان محاذية لمناطق رئيسية ثلاث للإنتاج غير المشروع للمخدرات . وجاء إعداد هذه الخطط الرئيسية بعد التوقيع في عام ١٩٨٧ على مذكرات تفاهم مع هذه الحكومات . وسينصبّ التركيز في الهند ، التي التزم الصندوق لها بمبلغ ٢٠ مليون دولار ، على القضاء على تجارة العبور الكبيرة الحجم التي تتعامل في مستحضرات الأفيون والتصدي لمشكلة الإدمان المحلي المتعاظمة . وقد تم أثناء بعثة من الصندوق إلى البرازيل في تموز/يوليه ١٩٨٧ وضع اللمسات الأخيرة على خطة خمسية تشتمل على قطاعات عدة ميزانيتها الأولية ١٢ مليون دولار ؛ وتشتمل الخطة على أنشطة في مجال استثمار زراعة الكوكا ، ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحته ، والعلاج وتوفير التدريب الإقليمي لموظفي الجمارك . وعلى إثر بعثة من الصندوق إلى الصين في آذار/مارس ١٩٨٧ ، صيغت وثيقة مشروع مدته ثلاث سنوات وتكلفته ٥ ملايين دولار ووفق عليها في وقت لاحق في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . ويستهدف المشروع تعزيز منع إساءة استعمال المخدرات

ومكافحة الاتجار غير المشروع بها ، لا سيما في المناطق المحايدة للمناطق المنتجة
للافيون والخشخاش في جنوب شرقي آسيا .

٤ - مركز التنمية الإجتماعية والشؤون الإنسانية

٦٩ - واصل فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي عمله في مجالي اتجاهات الجريمة
وتقييم استراتيجيات منع الجريمة ، التي تتصل بها مسألة مكافحة إساءة استعمال
المخدرات . وسيقدم الأمين العام إلى لجنة منع الجريمة ومكافحتها في دورتها العاشرة
(١٩٨٨/أب/أغسطس) تقريراً عن الاتجاهات في مختلف أنواع الجرائم ، بما فيها الجرائم
المتصلة بالمخدرات .

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك ، سيتقدم الفرع ، في إطار المخطط الشامل المتعدد
التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات^(١) ، بالتعاون
مع معاهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحتها ومنظمة الصحة العالمية ، بمقترحات
تتعلق بمعالجة الإدمان على المخدرات متدرج في التقرير المشار إليه أعلاه .

٧١ - وكذلك سيقدم الأمين العام تقريراً عن اتجاهات وطرائق منع الجرائم عبر
الوطنية في إطار التنمية . وسيوفر هذا التقرير أساساً لنظر اللجنة في مسألة
الجريمة المنظمة واصلتها الطبيعية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٧٢ - وسيجري تناول التعاون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات في الاجتماع
الدولي للخبراء المعني بالأمم المتحدة وإنفاذ القوانين الذي ستعقده في تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، حكومة مقاطعة النمسا السفلى
ومدينة بادن ، بالتعاون مع تحالف المنظمات غير الحكومية المعنية بمنع الجريمة
والقضاء الجنائي ، القائم في فيينا . وبوجه خاص ، سينظر الاجتماع في تعزيز جهود
إنفاذ القوانين في مجال مكافحة أخطر أشكال الجريمة ذات البعد الدولي المحددة في
خطة عمل ميلانو^(١١) (الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية) .

٧٣ - وواصل المستشار الاقليمي المعني بمنع الجريمة والقضاء الجنائي تقديم
المشورة للبلدان في جميع المناطق الإقليمية ، بناء على طلبها ، بمدد مختلف القضايا
المتصلة اتصالاً مباشراً بمنع ومكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع
بها ، مثل إدخال تحسينات على تطبيق العدالة ، بما في ذلك القانون الجنائي وإصلاح

القانون الجنائي الإجرائي ، والحاجة إلى تنسيق قطاعي ومشارك بين القطاعات أكثر فعالية في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي في إطار جهود التخطيط الوطني .

٥ - معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي

٧٤ - قدم معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي وثيقتي معلومات أساسية إلى المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وكانت الأولى تقريراً عن الدراسة الاستقصائية الدولية المعنية بالإجراءات الجنائية المتعلقة بالمخدرات التي اضطلع بها المعهد . وكان التقرير الثاني عن مشروع عالمي للبحوث بعنوان "إساءة استعمال المخدرات في سياق التنمية : الوقاية والعلاج والتأهيل" ، يقوم المعهد بتنفيذه بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وكان هذان التقريران هما استجابة معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي للتوصية الثانية عشرة (ج) المعتمدة من قبل لجنة المخدرات بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الأولى ، المعقودة في فيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦^(١٢) ، التي اقترحت فيها أن تقوم المنظمات الدولية ذات الصلة باتخاذ الترتيبات لإعداد وثائق عملية المنحى للمؤتمر ، في إطار ولاياتها ، في المجالات التي يرد ذكرها في جداول أعمالها المؤقتة .

٧٥ - وقد قُدم بالتقرير المتعلق بالدراسة الاستقصائية الدولية المعنية بالإجراءات الجنائية المتعلقة بالمخدرات أن يكون إسهماً في المناقشة الجارية بشأن تحسين السياسات المتعلقة بالجريمة في إطار مشكلة المخدرات . وقد اشتملت الدراسة ، بالإضافة إلى تقديمها معلومات قد تكون مفيدة في إيجاد نهج أكثر اتساقاً بين البلدان ، حيث يكون ذلك ملائماً ، على نقطتين أساسيتين . فهي تجنح إلى تأييد وجهة النظر الداعية إلى تطبيق تدابير العلاج والتأهيل على نطاق أوسع بوصفها بديلاً ناجعاً لمعاقبة المدمنين على المخدرات . وبالإضافة إلى ذلك ، لوحظت شفرات كبيرة بين "القانون في الكتب" و "القانون في التطبيق" ، واستنتج أن ثمة حاجة ماسة إلى مزيد من البحوث بشأن "القانون في التطبيق" من أجل صياغة سياسات أنسب بشأن الجريمة في سياق مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٧٦ - وقد عيّن التقرير المتعلق بمشروع البحوث عدداً من المجالات المحددة التي تستحق مزيداً من الدراسة والبحث ، وحدد على الحاجة إلى تعزيز نظم المعلومات الوطنية الشاملة أو إنشاء مثل هذه النظم ، حسب الاقتضاء ، بهدف تحسين السياسات

والبرامج المتعلقة بالوقاية والعلاج والتأهيل . وذكر أن الحاجة تقتضي فهما أفضل للأطر الإجتماعية والثقافية لظاهرة إساءة استعمال المخدرات .

٧٧ - أما مشروع الدراسة الاستقصائية الدولية فقد اكتمل الآن . واتخذت التدابير لنشر التقرير بوصفه أحد منشورات معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الإجتماعي . وأما المشروع الثاني فما زال العمل جاريا فيه ؛ ومن المتوقع أن يكون التقرير النهائي جاهزا في أواخر عام ١٩٨٧ .

٧٨ - وقد عقد المعهد اجتماعا لفريق عامل في روما يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ لمناقشة أشار التوصية المذكورة أعلاه بشأن إقامة نظم معلومات وطنية محسنة تعنى بالوقاية والعلاج والتأهيل . وكان الفريق يتألف من ثلاثة خبراء وطنيين (من إيطاليا وبولندا والهند) وخبراء يمثلون شعبة المخدرات بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . واشترك كذلك خبراء من معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الإجتماعي .

٧٩ - وقد أوصى الفريق العامل بأن يتخذ معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الإجتماعي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وشعبة المخدرات والمنظمات الأخرى المعنية تدابير تعاونية في إعداد وتنفيذ مشروع جديد لإنتاج شكل نموذجي لتستخدمه الحكومات على الصعيد الوطني في رمدها الخاص للاتجاهات السائدة في مجال الاستخدام غير الطبي للمخدرات التي تسبب الاتكال في بلدانها ، وفي جمع المعلومات من الموارد والأنشطة الحالية ، وفي تقدير احتياجاتها الوطنية ، وفي تقييم برامجها وأنشطتها الخاصة ، وفي صياغة وتحسين السياسات وما تسفر عنه من برامج للوقاية والعلاج والتأهيل . وقد رأى الفريق العامل أن مثل هذا الشكل النموذجي سيساعد الحكومات على تعزيز نظم معلوماتها الوطنية المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات وتوحيدها وتنسيقها وجعلها متكاملة . وسيسهل كذلك المقارنة الدولية للبيانات الوطنية ويُمكِّن السلطات الوطنية من تحسين روابطها بنظم المعلومات الدولية المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات .

٨٠ - إن المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها^(١١) ، يشتمل على جزء متعلق بتحسين وتنسيق نظم العلاج للمجرمين من مدمني المخدرات الذين ينتظرون صدور الحكم عليهم داخل السجن أو

خارجه . وكان هذا ما تمخض عنه اقتراح قدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي إلى الأمين العام للمؤتمر .

٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨١ - واصلت الأنشطة التي يظطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتباع نفس النموذج المتمثل في المساعدة في تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق وتمويل البرامج من موارده الخاصة . وخلال العام ، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصندوق ترتيباً جديداً للعمل يقضي بتحديد الأدوار التي يظطلع بها ممثلو البرنامج المقيمون ومستشارو الصندوق الميدانيون فضلاً عن توضيح شروط الدعم الإداري الذي يقدمه البرنامج لأنشطة الصندوق . والهدف العام للترتيبات الجديدة هو دعم هدف الصندوق في تأمين رؤية عملية أوسع نطاقاً ومزيد من الرقابة المباشرة على البرامج الميدانية .

٨٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إطار برنامجه المشترك بين الوكالات ، مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي لتمويل مشروع بحث بعنوان "إساءة استعمال المخدرات في سياق التنمية : الوقاية والعلاج والتأهيل" . وكان موجز البحث متاحاً عند انعقاد المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٨٣ - وتركزت أنشطة البرامج ، كما هو الحال من قبل ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

آسيا والمحيط الهادئ

٨٤ - هناك مشروعان إقليميان في طور التشغيل : الاول ، هو المشروع RAS/85/700 المعنون "دورات تدريبية للفنيين العاملين في مجال التأهيل المتعلق بالمخدرات ، رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" (٥٩٨ ٥٩٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) الذي يتيح التدريب للفنيين العاملين على جميع المستويات . ومتعدد في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ الحلقة الثانية من الدورات التدريبية الثلاث لمخططي ومنظمي برامج التأهيل المتعلقة بالمخدرات . وسيتلقى هؤلاء الفنيون تدريباً في إطار مجموعة من البرامج والخدمات الحالية المتعلقة بالمخدرات الجاري تنفيذها دولياً . أما شالك هذه الدورات التدريبية الثلاث للعاملين في مجال التأهيل المتعلق بالمخدرات فستعقد في النصف الثاني من هذا العام ، وستتيح التدريب على التقنيات والنهج المستخدمة في

التعامل مع الذين يسيئون استعمال المخدرات وعائلاتهم ، والأساليب المستخدمة في تنظيم الموارد المجتمعية في القطاعين العام والخاص من أجل برامج التأهيل . ومن المقرر أن تعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ الحلقة الدرامية الأولى "الفريق من أهل الفكر" يضم كبار الفنيون العاملين في وكالات مراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وذلك لاستعراض أهداف التأهيل في مجال المخدرات والعقبات التي تعترض سبيل التأهيل .

٨٥ - وتمت الموافقة في أيار/مايو ١٩٨٧ على المشروع RAS/87/003 المعنون "أمن الملاحة الجوية" (١٤٦ ٠٠٠ دولار) الذي يستهدف رفع معايير الأمن في المطارات في ١٩ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتقليل من احتمالات التدخل غير القانوني في الطيران المدني والاتجار غير المشروع بالمخدرات . ويشمل المدخلات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الخبرة لمساعدة الحكومات على وضع تدابير وبرامج وطنية في مجال أمن الملاحة الجوية ؛ وعقد دورات تدريبية أثناء العمل وحلقات دراسية لموظفي المطارات ؛ وتوفير المعدات . وقد تم تعيين منسق المشروع الذي يعكف حاليا على وضع خطط العمل للمشاريع .

٨٦ - ويجري حاليا وضع مشروع آخر RAS/86/112 بعنوان "التدريب على الكشف عن المخدرات ، رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" ، بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار ويستند الى الخبرة الاندونيسية في تدريب الكلاب المحلية على الكشف عن المخدرات .

٨٧ - وعلى الصعيد الوطني في اندونيسيا ، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم مليون دولار تقريبا للمشروع INS/83/006 المعنون "منع استعمال المخدرات غير المشروعة" . ويقوم مكتب تنفيذ المشاريع التابع للبرنامج بتنفيذ هذا المشروع الذي ووفق عليه أصلا في عام ١٩٨٤ . ويشمل المشروع تكثيف الأنشطة في مجال منع إساءة استعمال المخدرات وتوفير المواد الإعلامية في مجال المخدرات . وتعكس هذه التأكيدات اهتمام الحكومة بالحاجة الى تضمين مراقبة الطلب المتزايد على المخدرات تدابير أخرى الى جانب خدمات التأهيل .

٨٨ - وفي باكستان ، يتعاون مكتب تنفيذ المشاريع مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد اكتمل بالفعل مشروع بونر الذي يموله الصندوق والمعنون "مراقبة إساءة استعمال المخدرات" ، شعبة بونر (PAK/81/DOT) ، وسيجري الانتهاء منه تدريجيا خلال عام ١٩٨٧ . وقد حقق المشروع نجاحا في جعل الفلاحين يقلعون

عن زراعة الأفيون وتوفير فرص أخرى عديدة عن طريق إنتاج محاصيل بديلة واستحداث هياكل أساسية أخرى بديلة . وبناء على طلب الحكومة ، تم وضع ترتيب جديد في نهاية عام ١٩٨٦ جرى بمقتضاه تحويل المسؤولية التنفيذية عن منطقة دير ومشاريع التنمية الخاصة التي تظلم بها الوحدة من مكتب تشغيل المشاريع الى الصندوق . ويواصل المكتب ، بموجب اتفاق خاص للتعاون ، تقديم جميع المساعدات التقنية . ويمضي قدما بصورة مرضية مشروعات آخران للصندوق عن التعليم الوقائي وإصلاح طرق العلاج فيما يتعلق بالمخدرات ، وهما مشروعات يتولى تمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ومسؤولية المكتب عن البرنامج الذي يموله الصندوق في باكستان تبلغ حاليا ، من الناحية النقدية ، ١٠,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

٨٩ - أما المشروع المعنون "الاتكال على المخدرات والتأهيل" (PAK/81/009) ، فإنه يتيح تدريباً متخصصاً للموظفين الرئيسيين العاملين في الميادين المتصلة بالاتكال على المخدرات وبالتأهيل . وستقدم زمالة دراسية واحدة في عام ١٩٨٧ .

٩٠ - وفي تايلند ، يتولى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تمويل مشروع متكامل للتنمية الريفية في شمال تايلند يستهدف إحلال زراعة الأفيون بإنتاج محاصيل غذائية نقدية . وبدأ المشروع في عام ١٩٨٦ ، ومن المتوقع أن يستمر لمدة خمس سنوات . وستقدم خلال عام ١٩٨٧ مساعدات للقبائل التي تعيش في المناطق الجبلية في ٧١ قرية جبلية لتشجيعها على التحول من زراعة الأفيون الى زراعة محاصيل أخرى . ويتولى مكتب تشغيل المشاريع مهمة الوكالة المتعاونة في هذا المشروع الذي تنفذه الحكومة . كما ينفذ المكتب مشروعاً بعنوان "تطوير مراكز الاختبار والتدريب" بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وتبلغ التكلفة الاجمالية لحافظة المشاريع التي تجري في تايلند تحت مسؤولية المكتب ٢,٧ من ملايين الدولارات .

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩١ - يجري حالياً تنفيذ أكبر مشروع في بوليفيا يموله الصندوق وينفذه مكتب تنفيذ المشاريع وذلك في قرية يونغاس البعيدة حيث تعود زراعة الكوكا الى ما قبل زمن كولومبوس ، وحيث يستمر استخدام أوراق الكوكا على نطاق واسع كمنشط معتدل نظراً لخواصها الدوائية . وهذا المشروع ، الذي تبلغ تكلفته ٢٠,٥ من ملايين الدولارات ، يشمل ثلاثة مناطق تبلغ مساحتها ١٧ ٥٠٠ هكتار . وتصل الأنشطة الى ٥٢ مجتمعا محلياً

يبلغ مجموع سكانها نحو ١٠ ٠٠٠ نسمة . ويجري تشجيع المزارعين تدريجيا على الاستعاضة عن زراعة الكوكا بزراعة البن ، وهو محصول ينمو جيدا في تربة المنطقة الضعيفة ، وذلك عن طريق مجموعة من الحوافز كان أكثرها نجاحا التعهد بتحسين الهياكل الأساسية الريفية .

٩٢ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، اتفقت كل المجتمعات المحلية البالغ عددها ٥٢ على وقف زراعة الكوكا مقابل المساعدة على الحصول على امدادات المياه النظيفة وإنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق القديمة وبناء مدارس ابتدائية . ويكمل هذه الصفقة توفير مرافق صحية عن طريق تبرع بمبلغ ١,٢ مليون دولار مقدم من مركز التضامن الايطالي ، وهو منظمة غير حكومية . وهناك أيضا حوافز مالية : فقد خصص مبلغ ٦,٥ من ملايين الدولارات للائتمان المتملق بالمدخلات الزراعية والتسويق عن طريق التعاونيات . وتُدفع للمزارعين ٧٠٠ دولار على مدى فترة سنتين لزراعة كاتو (٤/١ هكتار) ، من البن . أما بالنسبة للمحصول الذي يتم حصده ، فيقدم ما يزيد عن ٧٠ دولارا للقنطار الواحد (٤٦ كيلو جراما) - وهو يزيد كثيرا عن السعر السابق الذي يتراوح بين ١٠ دولارات و ١٥ دولارا للقنطار الواحد . وفي السنة الأولى للتشغيل الكامل للمشروع ، تم توزيع ما مجموعه ٣,٥ ملايين شتلة بن مزروعة في المشاتل على المزارعين الذين قاموا بزراعة ٨٥٠ هكتارا . وزاد محصول البن بنسبة ١٠ في المائة .

٩٣ - ويتولى مكتب تنفيذ المشاريع أيضا تنفيذ مشاريع للتنمية الريفية تستهدف تزويد المزارعين بمصادر بديلة للدخل في بيرو (مشروعا كويلا بامبا وتنغو) يبلغ مجموع ميزانيتها ٢,٨ من ملايين الدولارات . ويغطي مشروع كويلا بامبا مساحة تبلغ ١,٨ من ملايين الهكتارات من بينها منطقة سيجي دسيلفا حيث يزرع في هذه المنطقة وحدها ٥٠ ٠٠٠ هكتار ، يتراوح متوسط الحيازة (المزرعة) بين هكتارين و ٣ هكتارات للأسرة الواحدة . ومعظم منطقة وادي كونغنسيون ولاريز مأهولة بالسكان من الفلاحين الذين جاءوا من منطقة سيرا منذ ما يقرب من ١٠٠ عام . ومنذ ذلك الحين والمستوطنون يزرعون الكوكا بوصفها محصولهم النقدي الرئيسي . إلا أنه مع تزايد الطلب مؤخرا ، اتسعت رقعة منطقة زراعة الكوكا بحيث امتدت الى أراضي كانت تستخدم فيما مضى في زراعة المحاصيل الغذائية ورعي الماشية . ونتيجة لذلك ، هناك حاليا نقص شديد في اللحوم والمنتجات الزراعية .

٩٤ - والعمل جار في المشروع منذ ثلاث سنوات . وخلال هذه المدة أقام موظفو المشروع اتصالات وروابط مع المنظمات الوطنية والاقليمية والمحلية والخاصة ، ومع الفئات

المحلية والفلاحين الذين يتخذون حاليا موقفا إيجابيا وتعاونيا إزاء الأنشطة والمبادرات التي يعززها المشروع على الرغم من أن توقعاتهم أكبر من موارد المشروع ذاته . وقد تم التركيز على مجموعة من المشاريع الاجتماعية الصغيرة بتكلفة أقل من ٥ ٠٠٠ دولار بالإضافة الى استحداث مشاريع تتعلق مباشرة بتزويد المزارعين بمصادر دخل بديلة .

٩٥ - وبدأ مؤخرا تنفيذ مشروع تنفو ماريا في منطقة تنفو ماريا وفي وادي باشتيا . والوكالة الوطنية المقابلة هي شركة هوانوكو للتنمية ، وهي وكالة إقليمية للتنمية . ويغطي المشروع مساحة ١٢ ٥٠٠ كيلو متر مربع في وادي هولغا الاعلى ، حيث استوطن هناك ١٨ ٠٠٠ من السكان خلال الفترة الماضية التي تمتد من ٣٠ الى ٤٠ عاما . وتمتلك كل أسرة ما يقرب من ١٠ هكتارات من الأرض تستخدم ثلاثة منها في زراعة محاصيل من قبيل البن والكاكاو والحمضيات والحنطة والموز والارز والكوكا . ويجري تنفيذ المشروع بالتنسيق الوثيق مع المشروع الخاص بتنمية زراعة الكاكاو الذي تفضلع به اليونيدو وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بالاشتراك مع تعاونية نارانجيلو .

٩٦ - وهناك أيضا أنشطة واسعة في كولومبيا يظلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومكتب تنفيذ المشاريع هو الوكالة المنفذة لأربعة مشاريع تبلغ تكلفتها ٤,٢ من ملايين الدولارات . وقد تم تحديد محاصيل جديدة مناسبة للمنطقة في أكبر مشروع من هذه المشاريع ، ألا وهو المشروع المعنون "إبدال المحاصيل في الجزء الجنوبي من كاوكا" (AD/COL/89/426) وهو مشابه للمشاريع المقامة في بوليفيا وبيرو ويشمل ١٤٠ مجتمعا محليا ، كما أنشئت تعاونيات للتسويق وأقيمت ١٤ شبكة صغيرة الحجم للإمداد بالمياه . ويتولى مكتب تنفيذ المشاريع تنفيذ مشروع آخر بعنوان "استخدام وقت الفراغ كاستراتيجية لمنع استعمال المخدرات" (AD/COL/427) ، وهو مشروع امتدت أنشطته لتشمل المناطق الحضرية والريفية في ٢١ مقاطعة في جميع أنحاء كولومبيا لدعم مشروع إبدال المحاصيل . ومن المشاريع الأخرى في كولومبيا "مصرف المعلومات" (AD/85/424) ، و "البدائل المستخدمة في معالجة حالات الإدمان في التاهيل" (AD/85/425) ، و "إعداد وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمعالجة حالات الإدمان وبالتاهيل" (AD/COL/86/429) .

٩٧ - واتسع خلال العام نطاق البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومكتب تنفيذ المشاريع هو

الوكالة المتعاونة في تنفيذ أربعة مشاريع لدعم برنامج الحكومة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتوفير العلاج والتأهيل لمدمني المخدرات . وتبلغ قيمة مشاريع الصندوق ما مجموعه ٢,٤ من ملايين الدولارات تقريبا ، وتتولى تنفيذها وزارتتا الحكم المحلي والتعليم بالاشتراك مع اليونسكو ومركز التضامن الإيطالي بدعم من مكتب تنفيذ المشاريع والمكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٩٨ - وكذلك تشارك المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، في تنفيذ المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وتنفيذها الحكومات في البلدان التالية : جزر البهاما (٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وتنفذه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووزارة الصحة) ، وبوليفيا (٥,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ وينفذه المركز الإيطالي للتضامن ووزارة العدل) ، وجامايكا (٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ وتنفذه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونسكو) ، وبيرو (٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وتنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة الداخلية) .

٩٩ - وفي إطار المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملغا عنوانه "مكافحة إساءة استعمال المخدرات" يتضمن استعراضا للخبرة المكتسبة في المشاريع التي أنجزت في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال استئصال مصادر التمويل وكبح استعمال المخدرات وإساءة استعمالها .

باء - الوكالات المتخصصة

١ - منظمة العمل الدولية

(١) مقدمة

١٠٠ - واصلت منظمة العمل الدولية توسيع نطاق برنامجها المتعلق بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، والذي يركز على مجالين يؤثر كلاهما تأثيرا مباشرا على عالم العمل هما : التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المتكلمين على المخدرات ، ومنع المشاكل المتعلقة بالمخدرات والكحول في أماكن العمل وتقليل حجمها .

١٠١ - واتخاذ مؤتمر العمل الدولي "القرار المتعلق بتدابير مكافحة اساءة استعمال المخدرات والكحول في الحياة العملية والاجتماعية" في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ في دورته الثالثة والسبعين يمثل تتويجا لفترة اهتمام ونشاط متزايدين من جانب منظمة العمل الدولية في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات . وقد أكد المؤتمر من جديد في القرار ما للحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل من دور هام في تقليل الطلب على المخدرات وفي تقديم المساعدة للمدمنين المقلعين . ودعا القرار منظمة العمل الدولية الى (أ) أن تعطي الاولوية الواجبة لمسألة مكافحة اساءة استعمال المخدرات والكحول وان توسع نطاق برامجها الحالية المتعلقة بالتأهيل واعادة الادماج الاجتماعي للأشخاص المتكلمين على المخدرات ؛ (ب) أن تكشف الجهود الرامية الى منع المشاكل المتعلقة بالمخدرات والكحول في أماكن العمل وتقليل حجمها ؛ (ج) أن تولي اهتماما خاصا لادماج الشباب ؛ (د) أن تزيد التعاون فيما بين الوكالات في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات .

١٠٢ - وتبعاً لهذا القرار ، اتخذت اجراءات فورية لوضع خطة عمل تفصيلية لتقديمها الى مجلس الادارة في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائتين التي تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وتشمل الاقتراحات أنشطة واسعة النطاق يتوخى تنفيذها في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، واجراءات ستتخذ في الفترة المتوسطة الاجل (١٩٩٠-١٩٩٥) . ومشروع خطة العمل هو مشروع مشترك بين الادارات يهدف الى تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية . ولدى وضع هذه الخطة أخذ في الاعتبار إعلان فيينا والتوصيات المتعلقة بالمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

(ب) الأنشطة الممولة من الميزانية العادية

١٠٣ - لا يزال فرع اعادة التأهيل المهني يؤدي دور مركز التنسيق فيما يتعلق بجهود منظمة العمل الدولية الرامية الى تقليل اساءة استعمال المخدرات . وتتوفر المساعدة والمشورة التقنية اللتان تقدمهما المنظمة عن طريق شبكة من المكاتب الاقليمية والمكاتب المحلية التي يوجد بين موظفيها مستشارون في التأهيل المهني في كل من آسيا ، ومنطقة المحيط الهادئ ، والشرق الاوسط ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية . ويقدم المقر الدعم الاضافي ، أما خدمات الخبراء الاستشاريين الاختصاصيين فتتاح عند الضرورة . ويشارك موظفو المقر في جميع جوانب التعاون التقني ، أي رصد آخر التطورات في الميدان ، وجمع المعلومات التقنية ونشرها ، والتعاون فيما بين الوكالات .

١٠٤ - وكان الاهتمام العام بتزايد إساءة إستعمال الكحول والمخدرات والمشاكل ذات الصلة مصحوبا باهتمام محدد ببيئة العمل . ونشأ هذا الاهتمام نتيجة لازدياد الوعي بانتشار المشاكل ذات الصلة بالمخدرات وطبيعتها وبالذور الوقائي والتأهيلي الذي يمكن أن تؤديه بيئة العمل . وأصبح واضحا أن إستعمال وإساءة إستعمال مجموعة متنوعة كبيرة من المواد يسببان مشاكل لأرباب العمل والمُستخدمين والمجتمع ككل ، من بينها إنخفاض الانتاج ، وسوء الحالة الصحية ، وهدر الامكانيات .

١٠٥ - ولا تزال منظمة العمل الدولية تعطي أولوية عالية لهذا المجال من النشاط وذلك بهدف مساعدة المؤسسات على ايجاد حلول فعّالة . وتحقيقا لهذا الغرض ، تمّ اعداد مجموعة موارد متعددة الوسائط الاعلامية ، ويجري حاليا توزيعها . وفي الوقت نفسه ، خص فرع أحوال العمل ومرافق الرعاية عددا أخيرا من نشرة "ملخص أحوال العمال" لموضوع "الكحول والمخدرات : برامج مساعدة العمال" . ويتناول هذا العدد السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج ، كما يتضمن قائمة بالموارد المؤسسية وثبت مراجع مشروحا عن المخدرات والكحول في أماكن العمل . وتشكل المجموعة والمنشور أساسا متينا لأعمال منظمة العمل الدولية في هذا المجال مستقبلا .

١٠٦ - وتقيم منظمة العمل الدولية علاقات عمل وثيقة مع جميع أجهزة وهيئات الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية التي تكافح إساءة إستعمال المخدرات . وأوفدت منظمة العمل الدولية ممثلين عنها الى الدورة الثانية والثلاثين للجنة المعنية بالعقاقير المخدرة والى الاجتماعين المشتركين بين الوكالات المعنيين بالتنسيق في مسائل مكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات اللذين عقدا في عام ١٩٨٧ .

١٠٧ - وأسهمت منظمة العمل الدولية في الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، عن طريق المشاركة في اجتماعات الهيئة التحضيرية وفي المؤتمر ذاته ، وعرضت أهدافا تتعلق بالمخطط الشامل المتعدد التخصصات ، كما أعدت ورقة معلومات أساسية ذات وجهة عملية عنوانها "دور منظمة العمل الدولية في مكافحة اساءة استعمال المخدرات" وبالإضافة الى ذلك ، أقامت منظمة العمل الدولية في المؤتمر معرضا تمّ خصيما لهذا الغرض . ورأس ممثل منظمة العمل الدولية دورة من دورات منتدى المنظمات غير الحكومية التابع للمؤتمر بشأن "المخدرات والعمالة/أماكن العمل" . أعدّ تقرير عن المؤتمر ليقدم الى لجنة المنظمات الدولية التابعة لمجلس الادارة في دورتها الثامنة والثلاثين بعد المائتين التي تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

١٠٨ - وتقوم منظمة العمل الدولية حاليا بتوفير منهج دراسي عن اعادة التأهيل المتعلقة بالمخدرات وتوفير محاضرين متخصصين من مواردها الخاصة لاجل الدورة التدريبية لافريقيا الغربية/نيجيريا بشأن الاتكال على المخدرات (بنين ، ١٤ - ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧) والدورة التدريبية لشرقي وجنوبي افريقيا بشأن اإساءة استخدام المواد المخدرة (موريشيوس ، ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) . وينظم هاتين الدورتين المجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والادمان ، بالتعاون مع الحكومات ، وبمساعدة مالية من صندوق الامم المتحدة لمكافحة اإساءة استعمال المخدرات .

(ج) الانشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٩ - بورما : حققت المرحلة الثالثة (١٩٨٦-١٩٩١) من هذا البرنامج الكبير المتعدد الوكالات ، الذي يموله صندوق الامم المتحدة لمكافحة اإساءة استعمال المخدرات وتتولى فيه منظمة العمل الدولية المسؤولية عن قطاع الرعاية الاجتماعية (التأهيل) ، بداية قوية . ويتمثل دور منظمة العمل الدولية في اإثراء وتنويع محتوى البرامج عن طريق المدخلات التقنية وتدريب الموظفين وتحسين المرافق القائمة ، مع قيامها بوضع برنامج للتأهيل واعادة الادماج الاجتماعي يركز بدرجة أكبر على خدمة المجتمع .

١١٠ - تايلند : بدأ في نيسان/ابريل ١٩٨٧ تنفيذ مشروع نموذجي ممول من صندوق الامم المتحدة لمكافحة اإساءة استعمال المخدرات بهدف وضع برنامج لغير المقيمين في بانكوك لمساعدة الاشخاص الذين يعانون من مشاكل لها صلة باإساءة استعمال المخدرات من أجل اإعادة ادماجهم في الحياة العائلية وفي العمل وفي الحياة الاجتماعية .

١١١ - زيمبابوي : شرعت منظمة العمل الدولية ، بمساعدة مالية من صندوق الامم المتحدة لمكافحة اإساءة استعمال المخدرات ، في مساعدة الحكومة في وضع برنامج نموذجي لاعادة التأهيل الاجتماعي والتدخل المجتمعي يعني بالاشخاص المتكلمين على المخدرات ، بانشاء مركز عيادة مفتوح في منطقة حضرية شديدة المخاطر وبرنامج تدخل اجتماعي متنقل للمناطق الريفية .

١١٢ - وتوأمّل الدورات التدريبية للفنيين في التأهيل المتعلق بالمخدرات ، التي تنظمها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ويمولها برنامج الامم المتحدة الإنمائي وتستمر ثلاثة أعوام ، انشطتها بهدف وضع و/أو تحسين برامج وخدمات لاعادة الادماج المهني والاجتماعي للاشخاص المتكلمين على المخدرات في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وعقدت الدورتان الأوليان في عام ١٩٨٧ (١٣ - ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٥ - ٢٠ أيلول/سبتمبر على التوالي ، وكانت احدهما لمخططي برامج التأهيل المتعلق بالمخدرات ، والآخرى لمديري مراكز التأهيل المتعلق بالمخدرات ولمقدمي الخدمات في تلك المراكز . وعقدت حلقة عمل توجيهية متخصصة بشأن التأهيل المتعلق بالمخدرات لرؤساء وكالات مكافحة المخدرات من ٢ الى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وتقوم ماليزيا بدور البلد المضيف لهذا المشروع .

١١٣ - ومن العوائق الرئيسية للشروع في ايجاد حلول فعالة لمشاكل الكحول والمخدرات في أماكن العمل عدم توفر المعلومات عن كيفية تصميم البرامج الملائمة وتنفيذها . ولذا ، أعدت منظمة العمل الدولية ، بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، مجموعة موارد متعددة الوسائط عن برامج مكافحة اساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل . وتتضمن المجموعة معلومات عن مشاكل المخدرات في أماكن العمل ؛ والحلول الممكنة ببدءا بتدابير مكافحة وانتهاء بالمساعدة على التأهيل ؛ ودليلا يبين مختلف خطوات تصميم البرامج وتنفيذها ؛ ومعلومات عن الموارد المؤسسية المتاحة .

١١٤ - وتم وضع برنامج عمل والشروع في تنفيذه عن طريق توزيع كراسة دعائية على نطاق واسع ، واقامة معرض دعائي في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في مؤتمرات أخرى ، ومناقشة مجموعة الموارد المتعددة الوسائط في شتى الحلقات الدراسية التي تتناول مسألة المخدرات أو الحلقات الدراسية التي لا تتناول هذه المسائل ، وكذلك الاعلان في وسائط الاعلام العامة . ويعتزم استخدام مجموعة الموارد ومنشور "ملخص أحوال العمل" المذكور في الفقرة ١٠٥ أعلاه كمبادئ عامة لوضع دراسات افرادية محددة في البلدان المهتمة .

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١١٥ - أبلغ مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الحادية والتسعين (١٥ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧) بالاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وبمساهمة منظمة الأغذية والزراعة فيها . وأعرب المجلس عن تقديره مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في المؤتمر ، وأوصى بأن تواصل المنظمة مساهمتها في هذا المجال ذي الأهمية للدول الاعضاء . وستبلغ نتائج المؤتمر التي لها أهمية خاصة في نظر منظمة الأغذية والزراعة الى مؤتمر المنظمة في دورته الرابعة والعشرين (٧ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) .

١١٦ - وأسهمت منظمة الاغذية والزراعة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات الذي نظر فيه المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وقدمت تعليقاتها على مشروع المخطط . وقدمت أيضا وثيقة معلومات أساسية معنونة "المسائل المتعلقة بالاستعاضة عن محاصيل المخدرات غير المشروعة" لتوزع في المؤتمر . وأدلى ببيان في المؤتمر نيابة عن المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة .

١١٧ - وأعدت شعبة الاعلام التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة موضوعا إخباريا لإدراجه في مجموعة المواد الصحفية التي توزع في المؤتمر ، عنوانه "وقف الاتجار بالمخدرات غير المشروعة" . وأعدت منظمة الاغذية والزراعة مقالا عن المرأة واسباب استعمال المخدرات من أجل نشرة "المرأة في عام ٢٠٠٠" ، وهي نشرة يصدرها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة . ونشر في عدد آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٧ من نشرة منظمة الاغذية والزراعة "CERES" مقال معنون "الاتجار في المخدرات خطر ذو حدين" .

١١٨ - وفي عام ١٩٨٧ ، استمرت منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) في تقديم المساعدة الى حكومة بورما في مجال الاستعاضة عن محصول المخدرات (المشروع UNO/BUR/O10) . ويقوم خبير استشاري من الفاو حاليا بتحديد المدخلات المادية اللازمة لتطوير انتاج البن العربي في المناطق التي كانت تزوع بالخشخاش في الماضي ، وسيقدم أيضا مشورته بشأن أنسب الهياكل التنظيمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتل ، وأولويات البحث ، والمحاصيل الاضافية أو زراعة المقحقات اللازمة من أجل نظام زراعي متوازن .

١١٩ - وعقد اجتماع غير رسمي مشترك بين الشعب لمناقشة متابعة الفاو للمؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في المجالات التالية : التنمية الريفية والاستعاضة عن المحاصيل ، واستخدام تقنيات التصوير بالتوابع الاصطناعية لتحديد محاصيل المخدرات والاساليب المأمونة بيئيا لاستئصال النباتات المحظورة لاسيما بواسطة مبيدات الاعشاب .

٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٢٠ - تركزت أنشطة اليونسكو في عام ١٩٨٧ الى حد كبير على الاستعدادات للمؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . واشتركت

اليونسكو بصفة خاصة في الاجتماعات التحضيرية المشتركة بين الوكالات التي عقدتها
شعبة المخدرات (نيويورك ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وفيينا ، شباط/فبراير ١٩٨٧) واشتركت
في المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة اساءة استعمال
المخدرات . وانعكس التزام اليونسكو في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات في حجم
وفدها الى المؤتمر (خمس خبراء من مختلف القطاعات) وفي إسهامها في المؤتمر (وشائق
ومعينات سمعية - بصرية) . وأعدت اليونسكو الاسهامات التالية ووزعتها خلال المؤتمر :
عدد تموز/يوليه ١٩٨٧ من مجلة "الرسالة" الذي تضمن ثلاثة مقالات عن الوقاية من اساءة
استعمال المخدرات ، ونشرة "التربية على عدم اساءة استعمال المخدرات" التي أعدها
خميما المكتب الصحفي لليونسكو وهي تحمل شعار المؤتمر وتم توزيعها على جميع
الوفود ، وعدد من مجلة "رسالة اليونسكو" عن الخطوات التي اتخذتها اليونسكو فيما
يتعلق بالوقاية ، وشرط سينمائي سمعي - بصري معنون "الشباب والمخدرات" عُرض
بالاسبانية والانكليزية والفرنسية في أثناء المؤتمر .

١٢١ - وقبل شهر من انعقاد المؤتمر ، أنتجت الامانة برنامجا إذاعيا عن المؤتمر
وشاركت اليونسكو فيه . وأرسل البرنامج الى ١٢٠ محطة إذاعية في جميع أنحاء العالم .

١٢٢ - وقد سُرت المنظمة لملاحظتها اعتماد المؤتمر للمخطط الشامل المتعدد التخصصات
وستبدل كل ما في وسعها لتنفيذ التوصيات في مجالات اختصاصها .

١٢٣ - كما يتمشى المحور العام لاعمال المنظمة مع الاقتراحات الواردة في المخطط
الداعية الى القيام تدريجيا بتضمين برامج التدريس والأنشطة المدرسية الخارجة عن
المناهج الدراسية عنصرا متعلقا بالوقاية من اساءة استعمال المخدرات في إطار
الأنشطة المتصلة بالنهوض بنوعية الحياة ، يجري ربطه بالبرامج والمناهج التعليمية
القائمة .

١٢٤ - وفي عام ١٩٨٧ ، أصدرت اليونسكو منشورا يلخص الخبرات المكتسبة في ميدان
التربية الوقائية من المشاكل المتصلة باساءة استعمال المخدرات . ويبين منشور
"التربية على عدم اساءة استعمال المخدرات" كيف تستخدم المناهج التربوية العلمية
لتعزيز مفهوم "نوعية الحياة" المتعدد الجوانب . والدراسة التحليلية الدقيقة
لنماذج هذه الاجراءات والأمثلة الدالة عليها ، وتقييم هذا النوع من المناهج تقدم
مجتمعة الاساس اللازم لأي إجراء أو بحث مستقبلي . وهذا الكتاب متوفر حاليا بالاسبانية
والانكليزية والفرنسية .

١٢٥ - وقدّم عدد تموز/يوليه ١٩٨٧ من "الرسالة" التي تصدرها اليونسكو ثلاث جهات نظر بشأن مسألة المخدرات : احداها لعالم اجتماع فرنسي والثانية لخبير سابق باليونسكو في هذا الميدان والثالثة للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات .

١٢٦ - وتم بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ارسال الوثائق الى المؤسسات والافراد بناء على الطلب .

١٢٧ - وأنتجت اليونسكو شريطا سينمائيا سمعيا بصريا بعنوان "الشباب والمخدرات" ليستعمله أي شخص يشارك في تعليم الشباب . وهو يرمي الى تشجيع المناقشة والتفكير بين الأشخاص الذين يعون بالفعل مشكلة اساءة استعمال المخدرات . ويعرض الشريط السينمائي الاسباب المختلفة للاعتماد على المخدرات والطرق التي يمكن أن يحدث بها الاعتماد على المخدرات والاستجابات المحتملة . وسيرسل الشريط السينمائي الذي أنتج بالاسبانية والانكليزية والفرنسية الى الوكالات المعنية في الدول الاعضاء وسينقح فيما بعد على أساس التعليقات المتلقاة .

١٢٨ - ويتضمن العمل المقبل مشروع برنامج وميزانية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وسيقدم الى المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين (تشرين الاول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) ويدعو الى زيادة العمل في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات عملا بتوصيات المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وتتمثل الاهداف في المقام الاول في تعزيز النشاط والتعاون المشترك بين القطاعات سواء مع الوكالات الاخرى لمنظومة الأمم المتحدة أو مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ الأنشطة التي ترمي الى تعزيز العمل التربوي وحملات التوعية الجماهيرية وتحسين الجانب الوقائي لاساءة استعمال المخدرات بالاشتراك مع الأنشطة التربوية الاخرى الرامية الى النهوض بنوعية الحياة .

١٢٩ - وفيما يتعلق باستخدام وسائط الإعلام ، يرتئي البرنامج تنظيم اجتماع للخبراء لبحث طرق تحسين فعالية حملات الوقاية الموجهة الى الشباب وتقديم الدعم التقني الى الدول الاعضاء والمنظمات الدولية غير الحكومية في وضع ونشر البرامج والمعينات الاعلامية المتعلقة باستعمال المخدرات واسباب استعمالها وبصفة خاصة تلك الموجهة الى الشباب . وهناك هدف آخر يتمثل في اعداد دليل منهجي عن الموضوع لاستعماله أساسا في البلدان النامية .

١٣٠ - وتسمى المنظمة أيضا الى أن تضمن برامجها لتعليم القراءة والكتابة للشباب والبالغين أنشطة تربوية تتمثل بالوقاية من اساءة استعمال المخدرات وتنفيذ مشاريع رائدة لتدريب المدرسين على الصعيد الاقليمي تتعلق بادخال مادة جديدة في برامج التعليم الثانوي تغطي ، في جملة أمور ، الوقاية من استعمال المخدرات .

١٣١ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات ، تتوقع اليونسكو أن تقوم بـ دور فعال في البرامج الجامعة لعدة اختصاصات والتي تنفذ بمبادرة من جانب منظمة المححة العالمية ومعهد الامم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي . وفي الختام تتعاون اليونسكو بمفتها وكالة منفذة مع صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات فسي مساعدة الخبراء في تنفيذ المشاريع للوقاية من اساءة استعمال المخدرات في بعض الدول الاعضاء .

١٣٢ - افريقيا - أُجري مسح وبائي عن استعمال الشباب للمخدرات في التعليم النظامي والتعليم خارج المدرسة في غانا والسنغال لتمهيد الطريق لاتخاذ تدابير وقائية ترمي الى مساعدة هؤلاء الشباب . وانتُخبت معينات تربوية وإعلامية تتعلق بمسألة استعمال المخدرات في احدى ضواحي داكار . وفي بنن ، يتم تجربة مناهج جديدة ترمي الى خفض الطلب على المخدرات : زيادة مشاركة السكان ، والترويج المجتمعي ، وانتاج معينات سمعية - بصرية . وفي سوازيلند ، بدأ مسح وبائي عن استعمال المخدرات بهدف تحديد استراتيجية تدخل فعالة .

١٣٣ - منطقة البحر الكاريبي - تتعاون اليونسكو من خلال برنامجها المعنون "شبكة الابتكار التربوي من أجل التنمية في منطقة البحر الكاريبي" بصورة وثيقة مع الاتحاد الكاريبي في وضع مشاريع للتربية الوقائية لمعالجة اساءة استعمال المخدرات . وفي عام ١٩٨٧ ، أكملت جامايكا مشروعاً بالتعاون مع منظمة المححة العالمية (منظمة المححة للبلدان الامريكية) ، بوصفها وكالة منفذة ، واليونسكو . وكانت نتائج هذا المشروع مشجعة جدا وايجابية جدا نظرا لان مستوى وعي السكان فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالمخدرات مرتفع . وفي قطاعات مثل المححة والتعليم تلقى الموظفون تدريباً وتم انتاج معينات تربوية .

٤ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٣٤ - اعتمدت جمعية منظمة الطيران المدني الدولي بالإجماع في جلستها السادسة والعشرين (١٤يلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦) القرار ٢٦ ألف - ١٢ المعنون "دور منظمة الطيران المدني الدولي في مكافحة النقل الجوي غير المشروع للمخدرات". وأيدت الجمعية الإجراءات التي اتخذتها المنظمة منذ أوائل عام ١٩٨٥ فيما يتعلق بالنقل الجوي غير المشروع للمخدرات والمؤشرات العقلية ، وحثت مجلس المنظمة على مواصلة جهوده بنشاط في هذا الشأن . كذلك رجت الجمعية من المجلس أن يشجع الدول المتعاقدة على استخدام النصوص الواردة في مرفقات اتفاقية الطيران المدني الدولي (١٣) لمكافحة الانتقال الجوي للمواد المخدرة غير المشروعة ، ودعت الدول المتعاقدة الى مساعدة شركات الطيران في اتخاذ الوسائل الفعالة لمنع استخدام طائراتها ومعداتتها ومرافقها في الاتجار بالمخدرات . وقد رجا الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي من الدول أن تقدم الى المنظمة تقارير عن أية تدابير تكون قد اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لمكافحة الانتقال الجوي للمواد المخدرة غير المشروعة .

١٣٥ - وتنفيذا لتعليمات المجلس ، تعاون الأمين العام تعاوناً وثيقاً مع شعبة المخدرات بالأمم المتحدة والأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة . واشترك مراقب عن منظمة الطيران المدني الدولي في الاجتماع المخصص المشترك بين الوكالات الذي انعقد للتحضير للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في شباط/فبراير ١٩٨٧ كما حضر المؤتمر نفسه .

١٣٦ - وقد قدم الأمين العام الى المؤتمر وثيقة تتعلق بدور منظمة الطيران المدني الدولي وأنشطتها في مجال مكافحة النقل الجوي غير المشروع للمخدرات والمؤشرات العقلية . وقد تركزت أعمال المنظمة على الجوانب التقنية والجوانب المتعلقة بالنقل الجوي والجوانب القانونية .

١٣٧ - ففي المجال التقني ، قامت لجنة الملاحة الجوية باستعراض للأحكام الحالية التي وضعتها المنظمة لتحديد المجالات التي قد يقتضي الأمر فيها وضع أو تطوير أو تعزيز الأحكام أو تقديم مادة إرشادية لمساعدة الدول في اكتشاف أو مكافحة النقل الجوي غير المشروع للمخدرات . وقد تم بحث المجالات التالية : عمليات الطيران

والملاحية للطيران ، والتحقيق في الحوادث ، وخدمات المرور الجوي ، وإقامة
الدعوى . وكان الرأي أن أية تدابير يمكن اتخاذها لمنع أو مكافحة النقل الجوي غير
المشروع للمخدرات يمكن الشروع فيها بدون تغيير يذكر في الأحكام الحالية التي
وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي .

١٢٨ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي ، استعرضت لجنة النقل الجوي الحاجة الى وضع مادة
إرشادية في ميدان التسهيلات وتطرق الى الأحكام ذات الصلة الواردة بالمرفق ٩
للاتفاقية (التسهيلات) . وقد قرر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي أن يحيل مسألة
وضع أية مادة إضافية قد تكون هناك حاجة اليها فيما يتصل بمكافحة المخدرات الى
لجنة التسهيلات لتنظر فيها في دورتها العاشرة التي ستعقد في عام ١٩٨٨ .

١٢٩ - وفيما يتعلق بالمسائل القانونية ، واصلت منظمة الطيران المدني الدولي
المتابعة الدقيقة لأعمال لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في إعداد مشروع
اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وفقا لقرار
الجمعية العامة ١٤١/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

٥ - منظمة الصحة العالمية (١٤)

(أ) مشاريع وأنشطة البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية في مجال منع ومكافحة

إساءة استعمال المخدرات

١٤٠ - قام فريق التشاور التابع لمنظمة الصحة العالمية والمعني بهذا البرنامج ،
في اجتماعه الذي عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، باستعراض الأعمال التي
اضطلع بها خلال عام ١٩٨٦ ووضع توصيات تتعلق بالأولويات بالنسبة لعام ١٩٨٧ . وقد
أحاط الفريق علما مع الارتياح بالقرار الذي اتخذ في المقر بوضع برنامج عالمي أكثر
تكاملا لمنع ومكافحة إساءة استعمال الكحول والمخدرات . وقد تردد مدى ارتياحه لدى
الفريق الاستشاري التابع لمنظمة الصحة العالمية والمعني ببرنامج الكحول الذي اجتمع
في جنيف في أيار/مايو ١٩٨٧ . وقد أكد الفريقان أن من المتوقع أن تستمر ، في إطار
البرنامج العالمي ، الأنشطة المتميزة المتمثلة بمؤثرات عقلية معينة سواء في المقر
أو من خلال المكاتب الإقليمية . ومع ذلك فإن من المرجح ، من زاوية الصحة العامة ،
أن تتزايد أهمية وجوه التماثل في النهج المتبعة في برامج مكافحة إساءة استعمال
الكحول وبرامج مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٤١ - ولقد كان أهم الأحداث العالمية في عام ١٩٨٧ في مجال إساءة استعمال المخدرات هو المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وقد شملت إسهامات منظمة الصحة العالمية في المؤتمر خطابا رسميا وجهه مدير شعبة الصحة العقلية نيابة عن المدير العام ، ومدخلا تقنيا في إعداد المخطط المتعدد التخصصات الشامل للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ووضعه في صيغته النهائية ، وتوزيع تقارير منظمة الصحة العالمية ومنشوراتها المتعلقة بمسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للوفود بينها متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيذا) ، وإساءة استعمال الحقن بالمخدرات ، وتوزيع مجموعات إعلامية صحية ، وتقديم المساعدة الى الوفود الوطنية . وفي كل هذه الأمور كان دور منظمة الصحة العالمية هو التأكيد على أهمية الحفاظ على استجابة صحية عامة قوية لمشاكل إساءة استعمال المخدرات . وفي هذا الصدد ، تم التركيز على استراتيجية المنظمة المنقحة في مجال المخدرات وعلى البرامج العالمية والبرامج الإقليمية لمنع الآثار الصحية الضارة لإساءة استعمال المخدرات .

١٤٢ - وعملا بالتوصية القوية التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بذلت منظمة الصحة العالمية جهودا جديدة للنهوض بمستوى النظم المحلية والوطنية والدولية للإبلاغ عن المؤشرات الصحية المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات . وفي شهر أيلول/سبتمبر عقدت مشاورات بين الخبراء لاقتراح وسائل النهوض بهذه النظم في إطار إحصاءات الصحة العقلية . وقد وضعت مقترحات أكثر تفصيلا لتنفيذها في وقت لاحق بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية وعلى أساس ما سبق لمنظمة الصحة العالمية القيام به في هذا المجال .

١٤٣ - وفي الوقت نفسه صدر تقرير أعدته منظمة الصحة العالمية عن الآثار الصحية الضارة لإساءة استعمال الكوكايين وسيتم توزيعه على نطاق واسع بين الدول الاعضاء . ويربط التقرير الاتجاهات الراهنة في إساءة استعمال الكوكايين بإمكانيات برامج الوقاية والأساليب المبتكرة في العلاج .

١٤٤ - كذلك فرغت منظمة الصحة العالمية من وضع وثيقة عريضة الأساس عن عملية صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية في مجال إساءة استعمال المخدرات . وهذه الوثيقة ثمرة مناقشات دولية واسعة وهي تحتوي على مبادئ توجيهية محددة لمختلف مراحل وضع السياسات ، بما في ذلك استخدام المؤشرات ذات الصلة لتأثير البرامج الوطنية على الصحة والاداء الاجتماعي .

١٤٥ - وعلى سبيل المتابعة لدراسة شاملة أجريت في عام ١٩٨٦ عن القانون ومعاملته الاشخاص المتكلمين على المخدرات والكحول ، شرع المكتب الإقليمي لاوروبا التابع لمنظمة الصحة العالمية في التماس معلومات أكثر تفصيلا عن هذا الموضوع . وفي الوقت نفسه تم إعداد تقرير مستقل ، وإن لم يكن مقطوع الصلة ، عن تقييم وتنقيح التشريعات الوطنية وسينشر هذا التقرير كملحق خاص لمنشور "المجموعة الدولية للتشريعات الصحية" .

١٤٦ - وعلى أثر اجتماع كبير في إدنبره أعد المكتب الإقليمي لاوروبا التابع للمنظمة تقريرا عن البحوث والسياسات في مجال إساءة استعمال المخدرات سيتم نشره في عام ١٩٨٧ . وبالإضافة الى ذلك ، وسعيًا الى زيادة فاعلية التمويل المقدم لبحوث إساءة استعمال المخدرات ، بدأ مشروع لدراسة آليات تنسيق البحوث بغرض زيادة الاهتمام بالمجالات ذات الأولوية . وفي منطقة الأمريكتين عقد اجتماع خاص لفريق استشاري في بوينس آيرس لوضع مبادئ توجيهية للبحوث .

١٤٧ - وفي عام ١٩٨٧ خصمت منظمة الصحة العالمية مركزين جديدين للتعاون في البحث والتدريب في مجال إساءة استعمال الكحول والمخدرات ، أحدهما في سان خوسيه بكوستاريكا والآخر في أوكلند بنيوزيلندا .

١٤٨ - وبالإضافة الى القيام بتقييم تفصيلي للحالة فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات في ستة بلدان أوروبية ، نهضت منظمة الصحة العالمية ببرامج وطنية محددة في أجزاء مختلفة من العالم . وتقوم المنظمة ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بتنفيذ برامج في أفغانستان وبورما وجامايكا وجزر البهاما وسري لانكا والصين وكولومبيا . كما قامت المنظمة بأنشطة محددة متمثلة بالمخدرات في اسبانيا وجمهورية بالاو والفلبين وماليزيا .

١٤٩ - ومن الجوانب الهامة لعمل منظمة الصحة العالمية في مجال إساءة استعمال المخدرات قدرتها على تجميع آراء الخبراء من مختلف أنحاء العالم بشأن المسائل الأساسية في مجال الصحة العامة . وفي هذا الصدد ، تم إعداد تقريرين في عام ١٩٨٧ تناولوا بعض الموضوعات التي انقسم الرأي العالمي بشأنها منذ زمن طويل ولم يكن هناك استعراض شامل لها . ويستند أحد التقريرين ، وعنوانه "منع إساءة استعمال المخدرات" ، الى ورقات معلومات أساسية أعدت لمؤتمر وزراء الصحة المعني بإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (الذي عقد في لندن في عام ١٩٨٦) والى مشاريع

وشائق أخرى أعدتها منظمة الصحة العالمية تلخص الخبرة الدولية في مجال الوقاية مع التركيز بوجه خاص على استراتيجيات خفض الطلب .

١٥٠ - أما التقرير الآخر ، وهو يتناول دور الميثادون في علاج الأشكال المختلفة لإدمان الأفيون ، فيمثل ما انتهت إليه سلسلة طويلة ومعقدة من المشاورات الدولية . وهو يجمع بين الخبرات الوطنية لمجموعة من البلدان ويقدم نظرة شاملة على الممارسات الحالية .

١٥١ - وقد قُبل الآن للنشر الكتيب والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريس عن الأشكال على المخدرات والكحول في المؤسسات الطبية والصحية وسيتم إصدارها في المستقبل القريب .

١٥٢ - وفي الوقت نفسه أصدرت منظمة الصحة العالمية الكتيب الأقصر المعد لموظفي الصحة المحليين باللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية . وسوف تصدر المنظمة قبل نهاية السنة مواد تدريبية تكميلية تعتمد على الكتيب . وسوف تركز هذه المواد على تقييم عملية إساءة استعمال المخدرات على مستوى المجتمع المحلي وعلى تشجيع اتخاذ إجراءات على هذا المستوى للإقلال من إساءة استعمال المخدرات . وسيتم اختبارها في برنامج تدريبي تشترك فيه عدة بلدان ويعقد في بوليفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ويحضره مشتركون من بلدان الإنديز .

١٥٣ - وبالإضافة إلى البرامج التدريبية التي تنظم في إطار البرامج القطرية التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، شجعت برامج تدريبية معينة دعمتها أو قامت بها منظمة الصحة العالمية في عدد من المجالات الهامة . وكان التشقيف في مجال إساءة استعمال المخدرات محل تركيز للعمل في منطقتي أوروبا والأمريكيتين . كما نفذت برامج تدريبية عريضة القاعدة وشاملة للوقاية والعلاج في منطقتي أفريقية والأمريكيتين . كذلك ركزت منطقة أوروبا تركيزاً خاصاً على تدريب موظفي الصحة على مشاكل مواجهة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) بالنسبة لمن يسيئون استعمال الحقن بالمخدرات .

١٥٤ - وقد استخدم ما سبق أن قامت به منظمة الصحة العالمية من أعمال بالنسبة لتحديد الفئات الأكثر تعرضاً كأساس للمبادرات التي تركز بوجه خاص على الأخطار التي تتعرض لها صحة الشباب وعلى تحديد الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة هذه الأخطار . وقد

عقد اجتماع استشاري في زيوريخ في أيار/مايو وانتهى الى سلسلة من الاقتراحات التي تحدد مجالات معينة للعمل ومنها اقتراح ينفذ الآن بالتعاون مع اليونسكو .

١٥٥ - وقد عقد المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ اجتماعا لفريق عامل في يوكوهاما تناول النهج المجتمعية للإقلال من إساءة استعمال المخدرات ، كما شرع المكتب الإقليمي لأوروبا في دراسة لتحديد القوى المجتمعية التي يمكنها أن تساعد في تقوية المقاومة الطبيعية لانتشار المخدرات غير المشروعة .

(ب) الانشطة المتعلقة باستجابة منظمة الصحة العالمية للمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات

١٥٦ - ناقش الفريق العامل المعني بتخطيط البرامج وثيقة استعراض نقدي كما ناقشتها فيما بعد لجنة الخبراء المعنية بالالتكال على المخدرات في اجتماعيهما اللذين عقدا في آذار/مارس ١٩٨٧ . وقد اختيرت مجموعتان من المخدرات لاستعراضهما في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

١٥٧ - وقد أوصت لجنة الخبراء المعنية بالالتكال على المخدرات بمكافحة خمسة مخدرات معينة في إطار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١^(٩) . وبالإضافة الى ذلك ، أوصت اللجنة بنقل مادة السيكو باربيتال من الجدول الثالث الى الجدول الثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١^(١٠) وبإضافة مادة راسيمات الميثامفيتامين الى الجدول الثاني من الاتفاقية . كذلك نظرت اللجنة في الطلب الذي تقدمت به فنلندا لاستعراض مجموعة من المنتجات التركيبية واتخذت توصيات في هذا الشأن .

١٥٨ - ويجري الآن التحضير لاستعراض النقدي لاربعة عشرة مادة من المؤثرات العقلية الذي سيناقش في اجتماعات الفريق العامل المعني بتخطيط البرامج ولجنة الخبراء المعنية بالالتكال على العقاقير التي ستعقد في أوائل عام ١٩٨٨ .

١٥٩ - وقد عقد اجتماع في جنيف في كانون الثاني/يناير لاستعراض التعاون بين المشتغلين بصناعة المواد الصيدلية والوكالات الدولية في الإقلال من إساءة استعمال المخدرات ، وتم تحديد مجالات معينة يمكن زيادة التعاون فيها مستقبلا . وفي أيلول/سبتمبر عقد في الرباط مؤتمر مشترك نظمه منظمة الصحة العالمية وإدارة إنفاذ قوانين المخدرات بالولايات المتحدة لمناقشة المشاكل التي تحدثها نظائر المواد الخاضعة للمراقبة وغيرها من المواد التي يتم تصنيعها سرا . وكان الغرض من

المؤتمر ، بالإضافة الى استعراض الحالة الدولية ، هو إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بعلاج المشاكل الصحية والاجتماعية التي تحدثها تلك المخدرات . وسوف يعقد اجتماع لمنظمة الصحة العالمية في لندن في كانون الاول/ديسمبر لمناقشة دور كليات الصيدلة في الاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية . وقام فريق من منظمة الصحة العالمية بزيارة كلية الطب في بكين وبعض كليات الطب الأخرى في الصين لتقديم دورات تدريبية عن دور كليات الطب في الاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية .

١٦٠ - سيتم في أوغلو في تشرين الاول/اكتوبر وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية العامة التي أعدتها منظمة الصحة العالمية لاستقصاء الطبي المتعلق بالعقاقير المؤثرة على العقل . وعلاوة على ذلك صدرت منشورات بشأن المواضيع الثلاثة التالية : الاستعمال الرشيد للعقاقير المؤثرة على العقل مع تركيز خاص على استعمال المهدئات في الظروف غير المتعلقة بالطب النفسي ، والعقاقير ذات التأثير النفسي والمشاكل الصحية ، والاستخدام الرشيد لمزيلات القلق والمنومات في الممارسة الطبية .

٦ - الاتحاد البريدي العالمي

١٦١ - يواصل الاتحاد البريدي العالمي تعاونه مع لجنة الاتصال بين مجلس التعاون الجمركي والاتحاد البريدي العالمي التي عقدت دورتها الثانية عشرة في بروكسل في ١٩ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٧ . ونظرت اللجنة في طرق تدريب موظفي البريد على اكتشاف الشحنات البريدية التي تحتوي على مخدرات .

١٦٢ - وقد نُقح مشروع النص الذي وضع مبدئيا لتمويل هذا التدريب بحيث يتضمن تعليقات لجنة الاتصال بين مجلس التعاون الجمركي والاتحاد البريدي العالمي وسيقدم قريبا الى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . والمتوخى أن يقوم الاتحاد البريدي العالمي ومجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بتنفيذ هذا المشروع .

٧ - المنظمة البحرية الدولية (١٥)

١٦٣ - وُضعت ، منذ الحرب العالمية الثانية ، مجموعة من الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والمعاهدات عن موضوع إساءة استعمال المخدرات . واليوم تقف معظم الدول صفا واحدا في التزامها بالقضاء نهائيا على الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

ويتجلى هذا في قبول هذه المصوك التي تتطلب من كل جهة موقعة عليها أن تتعاون في التصدي للجرائم ذات الطبيعة الدولية والنظر الى قانون المخدرات نظرة واحدة بحيث تعتبر أي جريمة ترتكب في دولة ما جريمة في الدولة الأخرى رغم ما قد يكون بينها من اختلاف في التفاصيل الإجرائية والعقوبات .

١٦٤ - وقد وافقت المنظمة البحرية الدولية على أن تسهم بصورة أكثر فعالية في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير . وقررت لجنة تسهيل الاجراءات في دورتها السادسة عشرة (٣ - ٧ آذار/مارس ١٩٨٦) أن توصي بتعميم مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن منع تهريب العقاقير على السفن العاملة في النقل الدولي . وقد أقر المجلس بعد ذلك هذه المبادئ التوجيهية المؤقتة في دورته السادسة والخمسين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

١٦٥ - وعلى أساس الوثائق التي أتاحتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومجلس التعاون الجمركي والغرفة الدولية للنقل البحري ، تم صياغة مجموعة مؤقتة من المبادئ التوجيهية . وتوفر هذه المبادئ التوجيهية إرشادات عامة لأصحاب السفن والملاحين وغيرهم من العاملين في تشغيل السفن . وقد يرغب أصحاب السفن في النظر في اتخاذ أو تعزيز الإجراءات الرامية الى منع الجرائم الجمركية ، ولاسيما تهريب المخدرات ، على سفنهم امتنادا الى هذه المبادئ التوجيهية . وتختلف هذه الاجراءات بالضرورة من سفينة الى أخرى ، ويتوقف ذلك ، جزئيا ، على الطرق التجارية التي تخدمها هذه السفن . وهناك المزيد من المعلومات عن هذه المسائل قامت بنشرها الغرفة الدولية للنقل البحري .

١٦٦ - وقد طرحت تدابير لمنع تهريب المخدرات على ظهر السفن التجارية كي تنظر فيها لجنة التسهيل في دورتها السابعة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

٨ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

١٦٧ - تنقسم برامج منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الخاصة بفرع الصناعات الكيماوية والمتعلقة بمكافحة المخدرات الى فئتين متميزتين ، هما :
(١) البرامج التي تبرهن على إمكانية الاستعاضة عن مزارع المخدرات بمحاصيل للاستغلال الصناعي ، كالنباتات الطبية أو النباتات المنتجة للزيوت العطرية ؛ (ب) برامج

البيان العملي في الهند ، التي تهدف الى ابتكار تكنولوجيايات صناعية لتحويل الزائد من الخامات الافيونية الى كيميائيات ميدلانية مستقرة .

١٦٨ - وتشمل الفئة الاولى جميع الانشطة التي يُضطلع بها ضمن برنامج الاستغلال الصناعي للنباتات الطبية والعطرية . ويهدف هذا البرنامج الى تمكين البلدان النامية من استخدام مواردها من المواد الخام النباتية ، التي كثيرا ما تكون كبيرة ، في استحداث مواد ميدلانية جديدة مشتقة من النباتات وما يتصل بها من مركبات ، والزيوت العطرية وكيميائيات العطور . ومن الملامح الكبيرة لهذه البرامج انها تجرى أساسا في بلدان توجد فيها النباتات الطبيعية بوفرة وبيئة اجتماعية درجت على استخدام الاعشاب في الاغراض العلاجية .

١٦٩ - وتتألف هذه البرامج من العناصر التالية : دراسة النباتات الطبيعية لتقدير الوفرة النسبية للأنواع التي يمكن استخدامها والأنواع المعروفة باحتوائها على مواد ميدلانية يمكن الاستفادة منها صناعيا ، وضمان حفظ الأنواع بشكل منظم ؛ وبناء قدرة محلية في البحث والتطوير المتعلقة بالنباتات الطبية والأدوية ؛ والمساعدة التقنية في مجال التكنولوجيا الزراعية المتعلقة بالتصنيع ، مع فرز واختيار المواد الكيميائية النباتية والتكاثر النباتي المنظم ؛ ونقل تكنولوجيا الوحدات التجريبية التي تقوم بتجهيز المواد والمركبات النباتية ، وتقييم جودة المنتجات وتوحيدها قياسيا ؛ والمساعدة في اختيار التكنولوجيا ؛ وتطوير التكنولوجيا المحلية لجميع الأنشطة الصناعية المتعددة الاختصاصات ؛ وإجراء التقديرات الخاصة بالتسويق الصناعي والمساعدة في الترويج للأسواق .

١٧٠ - وكانت لليونيديو في سنة ١٩٨٦ مشاريع قائمة بهذه الأنشطة في افريقيا وآسيا ، مجموع ميزانياتها زهاء ٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١٧١ - وأوضحت تجربة اليونيديو مع البرامج في بوركينا فاسو ، وتايلند ، وتركيا ، ورواندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وغينيا ، وفييت نام ، والكاميرون ، ونيبال أن الأمور التالية ضرورية لتأمين النجاح : ارادة سياسية تشمل مجموعة من المهام الادارية والتنظيمية ؛ ومستوى حرج من الهياكل الاساسية اللازمة للبحث والتطوير ؛ وتدريب تقني للقوى العاملة على مستوى الخريجين ؛ ومرافق تجهيز يمكنها في نهاية المطاف أن تستفيد من أي تكنولوجيا محلية تُستحدث ؛ وقدرة تنظيمية محلية أو تراعاها الدولة ؛ وإطار تنظيمي مؤات ؛ ومرافق توزيع وتسويق ، داخلية وخارجية ؛

وكتلة حرجة من القوى العاملة المدربة على عدة مستويات (تكنولوجيون وتقنيون وعلماء ومديرون وعمالة ماهرة وشبه ماهرة) ؛ وقيادة محلية قادرة على الاضطلاع بجهود إنمائية تكنولوجية وعلمية متعددة التخصصات موجهة لتحقيق الاهداف .

١٧٢ - ويتعلق البرنامج الوحيد المندرج في الفئة الثانية برفع مستوى التكنولوجيا في الهند لاستخلاص أشباه القلوبيات من الأفيون (UC/IND/84/058) . ويمثل هذا البرنامج جهدا متعدد الجوانب لمساعدة الهند في تحسين قدراتها التصنيعية في مجال انتاج أشباه القلوبيات الأفيونية ومشتقاتها . وسوف يسهم البرنامج في إنشاء مرافق صناعية حديثة والخذ بتكنولوجيات جديدة بغية تنويع انتاج المنتجات الأفيونية . ويُقَرر بأهمية هذا الجهد في الحملة الرامية الى الحد من زراعة خشخاش الأفيون كمحصول زراعي في الهند ، والإقلال كثيرا من النباتات الزائدة عن الحد التي تستخرج منها المخدرات في الهند ، وتوفير احتياجات العالم من المنتجات المشتقة من أشباه القلوبيات المخدرة للأغراض الصيدلانية والبحثية .

١٧٣ - والغرض المباشر لهذا المشروع هو مد يد المساعدة للهند في اختبار التكنولوجيا اللازمة لاستخلاص أشباه القلوبيات من الأفيون الخام ، ومثيلة المورفين لتحويله الى كوديين وأثيلة المورفين لتحويله الى إيثلمورفين ، وصنع الدايهيدروكوديين والفولكوديين من المورفين والهيدروكودون ، وانتاج الاوكسيكودون من الشيبان . وهذا سيمكّن الهند من تحسين وتحديث قدراتها على صنع أشباه القلوبيات المخدرة وتوسيع أسواقها الوطنية والدولية بتنويع منتجاتها الصيدلانية .

١٧٤ - وقامت اليونيدو بإيفاد خبير استشاري تابع لها وفريق وطني من الخبراء فسي جولة دراسية على شركات المستحضرات الصيدلانية والوكالات الدولية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الخبرة التكنولوجية اللازمة لتحديث مرافق الصناعة في الهند من أجل انتاج أشباه القلوبيات النقية ومشتقاتها . وتمثل هدف المشتركين في الجولة الدراسية ، على وجه التحديد ، في التعرف على التكنولوجيات الجديدة لعزل وانتاج أشكال نقية من أشباه القلوبيات من الأفيون واكتساب هذه التكنولوجيات إن أمكن ، والقيام بدراسة تسويقية تقارن مبيعات أشباه القلوبيات هذه في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

الحواشي

- (١) انظر A/CONF.133/12
- (٢) انظر ACC/1987/PG/5
- (٣) انظر ACC/1987/PG/12
- (٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ٤
(E/1987/17)
- (٥) E/CN.7/1987/2 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1-3 و Add.2 و Add.2/
Corr.1
- (٦) DND/DCIT/WP.1
- (٧) المادة ١٥ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدلة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ ، الصفحة ١٠٦) والمادة ١٨ من اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ (المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ ، الصفحة ١٧٦) .
- (٨) للاطلاع على أحدث تقرير ، انظر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن أعمالها في سنة ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XI.2) .
- (٩) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ ، الصفحة ١٠٦ .
- (١٠) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ ، الصفحة ١٧٦ .
- (١١) مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ميلانو ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ : تقرير أعدته الامانة العامة (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IV.1) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

الحواشي (تابع)

- (١٣) انظر A/CONF.133/PC/6 .
- (١٣) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٥ ، العدد ١٠٢ ،
الصفحة ٢٩٥ .
- (١٤) هذا الفرع هو صورة مختصرة لوثيقة منظمة الصحة العالمية
. MNH/PAD/86.8
- (١٥) انظر وثيقة المنظمة البحرية الدولية FAL/Circ.1 ، المعنونة "منع
تهريب المخدرات على ظهر السفن العاملة في النقل الدولي" .
